الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

عنوان المذكرة

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مذكـــرة تخرج لنيـل شهـــــادة مـــاستر تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبة : **تحت إشراف الأستاذة:**

قويسم إبتسام **د.أوضايفية حدة**

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د.صيد فاتح	**رئيسا**	أستاذ محاضر-أ-	20 أوت 1955 سكيكدة
د.أوضايفية حدة	**مشرفا**	أستاذ محاضر-أ-	20 أوت 1955 سكيكدة
د. ركي أحسن	**ممتحنا**	أستاذ محاضر-أ-	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية:2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ

أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

الإهداء

الشكر لله دائما وأبدا

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والداي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي دمت نعم السند لي

إلى ابني الصغير براء الدين مصدر قوتي

إلى إخوتي الذين وقفوا بجانبي وساندوني

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

إلى زملائي في الدفعة وفقكم الله وسدد خطاكم

الشكر

الحمد لله الذي أنعم علي

بنعمة السمع والبصر و الفؤاد التي مكنتني

من الوصول لهذا المستوى العلمي ووفقني في إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة أوضايفية حدة التي قدمت لي كل الإرشاد والنصح والتوجيه خلال فترة إعدادي لهذا البحث، أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكبد وعناء قراءة عملي وقبول مناقشته.

كما أشكر كل الأساتذة الأفاضل على كل ما قدموه لي طوال حياتي الدراسية، دون أن أنسى كل من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الملخص

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر حديث الساعة ، حيث أنه من الموضوعات الرئيسة التي جدبت انتباه العديد من الباحثين والمستثمرين الأجانب على حد سواء وهذا ما دفع العديد من الدول على غرار الجزائر للعمل على جدب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار، بهدف جدب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذالك للاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا الأخير، من حيث التقنيات وتكنولوجيا المتطورة، وتوفير فرص العمل .

إلا أن واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضعيفة للغاية مقارنة بالدول المجاورة لها ،حيث خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد على الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز دون قطاعات أخرى فضلا عن انتشار البيروقراطية ، وهذا يجبرها على الانضمام مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية التي تحضى باهتمام رجال الأعمال الأجانب ، وتنويع أنشطة الاقتصاد خارج قطاع المحروقات ، بالإضافة إلى وضع قوانين صارمة لتخلص من البيروقراطية التي أرهقت المستثمرين .

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر– مناخ الاستثمار – المؤشرات الدولية – المؤشرات الإقليمية – واقع– الجزائر

Summary

Foreign direct investment (FDI) has become the talk of the hour , as it is one of the main topics that attracted the attention of many researchers and foreign investment alike ,and his is what made many countries like Algeria work to attract more foreign direct investment flows, by working to improve the climate investment for the purpose of attracting foreign direct investment, in order to take one of the advantages that offered by the latter,in terms of advanced technology and technique, and to provide job opportunities. However, the reality of foreign investment flowing Into Algeria is very weak compared to its neighboring countries – as the study concluded that Algeria is based of foreign investment in the oile and gas sector without other sectors, as well as the spread, of bureaucracy and this forces it to join various international and regional indicators that receive attention foreign businesses ,diversifying the activities of the economy outside the hydrocarbon sector, in addition to setting strict laws to get rid of the bureaucracy that exhausted the investors.

Key words: direct foreign investment – investment climate, international indicators –regional indicators –reality, Algeria.

الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة .....أ-ث

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر .

تمهيد الفصل الأول 7

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر 8

المطلب الأول: نظرة عامة حول الاستثمار 8

أولا: مدخل للاستثمار ..... 8 -12

ثانيا: المحددات والمقدمات الأساسية للاستثمار 12-14

ثالثا: مجالات ومخاطر الاستثمار 14-16

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 16-17

أولا: مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر 17-18

ثانيا: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر 18-21

ثالثا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر 21

المطلب الثالث: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر 22

أولا: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر 22-27

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 27-28

ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر 28

المطلب الرابع: لمحة عن المناخ الاستثماري 30

أولا: مفهوم المناخ الاستثماري 30-31

ثانيا: مقومات المناخ الاستثماري 31-32

ثالثا: أهمية المناخ الاستثماري 32-33

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 34

المطلب الأول: الدراسات الوطنية 34

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 35

المطلب الثالث: تلخيص الدراسات السابقة ومساهمة البحث 35-36

خلاصة الفصل الأول 37

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تمهيد الفصل الثاني 39

المبحث الأول: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 40

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار في الجزائر 40

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1993 40

ثانيا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 41

ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 2006 42-43

رابعا: قانون الاستثمار لسنة 2016 43

المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر 43
أولا: المؤشرات الإقليمية 44-50
ثانيا: المؤشرات الدولية 50-54
المبحث الثاني: تدفقات وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 55
المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 55-59
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 60
أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر 60-62
ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر 62-66
المبحث الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واصلاحاتها 67
المطلب الأول: العراقيل الطبيعية والمادية 67
أولا: العراقيل الطبيعية 67
ثانيا: العراقيل المادية 68
المطلب الثاني: العراقيل السياسية، الإدارية القانونية ..... 68.
أولا: العراقيل السياسية 68
ثانيا: المعوقات الإدارية والقانونية 69-70
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر 70-71
خلاصة الفصل الثاني 72
الخاتمة العامة 74-76
قائمة المراجع 78-83

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي	42
02	المؤشر المركب المكون للسياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار لبعض الدول العربية لسنة 2015	45
03	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013- 2019)	47
04	المكونات الرئيسية والفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	48
05	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال (2010- 2019)	51
06	تطور مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر خلال فترة (2011- 2018)	53
07	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمية (2010- 2018)	54
08	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2000- 2018)	60
09	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة (2000- 2018) حسب أهم الدول المستثمرة فيها	62
10	تطور عدد والتكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية الدولية لعام 2019	64
11	قيمة العمليات المؤمن عليها موزعة حسب الأقطار المضيفة /المستوردة وحسب أنواع العقود في الدول العربية لسنة 2019	65

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي – I –	26
02	دورة حياة المنتج الدولي – II –	26
03	تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية	29
04	مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر بمقارنة مع المستوى العربي العالمي لسنة 2019	46
05	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019	47
06	مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر وباقي العالم لسنة 2019	49
07	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من (2010- 2019)	50
08	مخطط بياني لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر من (1995- 2019)	51
09	رتبة سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر للفترة من (2009- 2019)	52
10	كيفية تصنيف الاقتصاديات في الدول العربية حسب سهولة ممارسة الأعمال سنة 2020	52
11	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1990- 2018)	55
12	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2018- 2019 (بالمليون دولار)	56
13	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حسب الحصص 2018	57
14	تأثير كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الدول العربية (الجمع الخطي الموزون)	57
15	تأثير كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الدول العربية (التجميع الهندسي)	58
16	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية 2000، 2010و 2019 (مليون دولار)	59
17	عقود تأمين ائتمان الصادرات حسب نوع السلع خلال عام 2019 في الدول العربية	61
18	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة (2000- 2018) حسب أهم الدول المستثمرة	63
19	قيمة العمليات المؤمن عليها حسب الدول المضيفة/المستوردة خلال عام 2019	66
20	أهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك العالمي لسنة 2006	70

المقدمة

مقدمة

تسعى مختلف الحكومات إلى إحداث تنمية اقتصادية دائمة وبمعدلات مقبولة، تحسن من رفاهية أفراد مجتمعاتها، وهذا بوضع سياسة تنموية كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

حيث شهد العالم تغيرا جذريا للمفاهيم الاقتصادية بعد أزمة المديونية لسنة 1982 حيث لعبت دورا كبيرا انحسرت فيه حركة الإقراض الدولية وتفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية حيث تغيرت مصادر التمويل وأصبحت خاضعة لقيود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

نتيجة هاته التغيرات سعت الدول النامية إلى ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره مصدر من مصادر التمويل الدولي للتكيف مع التطورات العالمية الراهنة كالعولمة وظهور الكثير من المنظمات العالمية للتجارة والتي تشترط اقتصاديات ملموسة من طرف الدول المنظمة إليها.

توجهت العديد من الدول النامية إلى القيام بإصلاحات في كل هياكلها السياسية والاقتصادية لمجارات هذه التطورات عن طريق تقديم العديد من الحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما قامت بتغيير كلي لقوانينه حيث انحسر معظمها في رؤية الاستثمار الأجنبي المباشر آلة من آليات الاستعمار، وهذا نتيجة معاناتها من ويلات الاستعمار في السابق. ولا كن ومع كل هذا كان لابد من التكيف مع التطورات العالمية.

ومن هنا تحولت توجهات الدول النامية من رفض كلي للاستثمار الأجنبي إلى السعي لاستقطابه وتشجيعه ولا كن وبالرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي كانت ضعيفة ولم تصل إلى المستوى المراد إليه خاصة بالنسبة للدول النامية.

على غرار الدول العربية قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية تجسدت في إحياء اقتصاد السوق، خاصة مع فشل النظام الاشتراكي بهدف التكيف مع التحولات الراهنة، وجاء هذا كتأكيد لفتح أبواب الاستثمارات الأجنبية،

من هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية البحث التالية:

– ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

- فيما تتمثل أهم القوانين والإجراءات التي سنتها الجزائر للرفع من نسب الاستثمارات؟
- ما مدى وجود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي المشاكل التي تعيق الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

فرضيات البحث

بعد تجميع المادة العلمية المرتبطة بموضوع البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كل حسب الفرع والاهتمام الخاص به.
- القوانين والتشريعات تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي.
- تعتبر الجزائر من الدول النامية، لضعف وجود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.
- إن إحجام المستثمرين الأجانب والوطنين على الاستثمار في الجزائر يعود إلى عدم ملائمة البيئة الاستثمارية المتسمة بالبيروقراطية وغياب الأمن السياسي.

مبررات إختيار موضوع البحث

إن من البديهي أن لكل باحث أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب طرح الأسئلة التالية على النفس: ما هو موضوعي؟ ما هو ذاتي؟ ويمكن حصرها فيما يلي:

- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر الموضوع الذي يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية حاليا.
- باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية، وزيادة التنمية الاقتصادية.
- إن تجربة الاقتصاد الجزائري مع الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية المباشرة حديثة نسبيا، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات متعددة الجوانب بشأن هذا الاستثمار، ومما دفعنا لتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهداف الدراسة وأهميته

إن الغاية من تناول هذا الموضوع تنصب حول محاولة تحقيق **الأهداف** التالية:

- معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبالتالي إختبار مدى صحة أحد الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.

- إثراء البحث حول هذا الموضوع في الجزائر.

أما بالنسبة **لأهميته:** فتكمن في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لاقتصاد الدول، حيث يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية.

وهذا من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، نقل التقنيات المتطورة واكتساب المهارات والخبرات، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي.

حدود البحث:

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الجزائر في إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى الدول المجاورة لها من اجل المقارنة، وقد تم حصر الفترة الدراسية مابين 2000-2019 تزامننا مع صعوبات الحصول على المعلومات والإحصائيات الحديثة.

منهج البحث

لقد قمنا باستعمال منهج إمراد(IMRAD) في منهجية كتابة البحث وتفاصيله، ومن ثم وبعد دراسة الإشكالية البحث وأهم فرضياته قمنا باستعمال المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لطبيعة الموضوع الذي اهتم به البحث ، الذي تمكنا بواسطته من وصف متغير البحث من العام إلى الخاص في الفصل الأول ،وتحليل وتفسير البيانات والإحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفصل الثاني

صعوبات البحث

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبات في العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة الجديدة بلغات مختلفة، أما من ناحية الجانب التطبيقي فكانت هناك صعوبات في الحصول على بيانات جديدة حول مؤشرات المناخ الاستثماري، وذلك لحداثة إصدار المعطيات الإحصائية من طرف الهيئات الدولية الخاصة بهذه المؤشرات، كذلك بسبب ظروف الحجر الصحي، ونقص تدفق الإنترنت من أجل تحميل المراجع.

هيكل البحث

بناءا على أهمية وأهداف هذا البحث والدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها وإشكالية هذه الدراسة وفرضياتها يقتضي تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث أن الفصل الأول مقسم إلى مبحثين، والفصل الثاني مقسم إلى ثلاثة مباحث.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من العام إلى الخاص، والتعرف على أهم المتغيرات النظرية والعلاقة بينهم، كذلك تناولنا في المبحث الثاني أهم الدراسات السابقة للبحث والقيمة العلمية المضافة له.

أما الفصل الثاني من البحث جاء تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تناول المبحث الأول بعنوان تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، ويتناول المطلب الأول التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك نسلط الضوء على المطلب الثاني بعنوان تقييم وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،ثم نأتي إلى المبحث الثاني الذي يدور حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المقسم إلى المطلب الأول تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر،والمطلب الثاني التوزيع القطاعي والجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ثم يليه المبحث الثالث الذي يدرس أهم العراقيل المواجهة لطريق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر من أجل تحسين النمو الاقتصادي، واختتامه بأهم الحلول المواجهة لهذه العراقيل.

الفصل الأول :

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل الأول:

أصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي واجبا مفروضا من أجل تدوير عجلة الاقتصاد، باعتباره الوسيلة لأنجح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي أصبحت هدفا رئيسيا لمعظم الدول، ولكونه البديل الأفضل للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية.

من منطلق أن الجزائر هي واحدة من الدول التي عانت من أزمات المديونية وما ترتب عن هذا الأخير من نتائج كتصاعد مؤشرات المديونية والتضخم، والتكاليف المرافقة لعملية الاقتراض في العالم الخارجي، بالإضافة إلى انخفاض المصادر الداخلية الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية (عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي)، مما يفرض عليها التوسع في التجارة الخارجية نظرا الأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة، عمدت الجزائر إلى البحث عن سبل خارجية ضمن الفرص التي أتاحها النظام الاقتصادي العالمي لتحقيق النمو بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وبالتالي ترقية الصادرات، زيادة معدلات التشغيل، إدخال تقنيات متقدمة للقطاع الاقتصادي وبالتالي التمكن من اللحاق بالركب العالمي.

وقصد التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول- مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة هامة في دفع عجلة التنمية في أي بلد، حيث أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دعم اقتصاد الدول، ومن هنا سيتم التطرق في هذا المبحث على الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

المطلب الأول- نظرة عامة حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومثارا للاهتمام، ليس فقط من قبل الاقتصاديين والدارسين، بل أيضا من طرف متخذي القرارات السياسية، لهذا وجب تقديم نظرة عامة للاستثمار، مفهومه، محدداته ومقوماته الأساسية.

أولا- مدخل للاستثمار

لقد امتازت مفاهيم الاقتصاد بالاختلاف والتباين حسب أراء الباحثين المختلفة، أو الجوانب التي انطلقوا منها في تحليلهم لشتى الظواهر الاقتصادية، فاختلفت تعاريفهم باختلاف المعاجم الاقتصادية التي ينتمون إليها.

1 - تعريف الاستثمار

1 1 -لغة : كلمة مشتقة من الثمر ويطلق الثمر على عدة معادن كحمل الشجر، أي ما ينتجه الشجر، أنواع المال والبحث عن النماء والزيادة.[1]

1 2 -**إصطلاحا** : حسب مختلف المعاجم الاقتصادية ورد تعريف الاستثمار بشكل عام على أنه :

- عملية ضرورية تتطلب تدخل فعال وتنشيط لأحد المتعاملين الاقتصاديين من اجل خلق رأس المال بمعنى ثروة المستثمر.[2]
- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.[3]

---

[1] قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**- دار النفائس للنشر والتوزيع- الأردن- 2006- ص 15.

[2] سارة محمد، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**" دراسة حالة أوراسكوم"- بحث مقدم لنيل درجة الماجستير- قانون الأعمال- كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة منتوري – قسنطينة -الجزائر-2009 /2010-ص 7.

[3] **قانون الاستثمار**، رئاسة الجمهورية- الأمانة العامة للحكومة- 2007-ص 2.

- تتمثل الاستثمارات في مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشترية من طرف المؤسسة.[1]

ومنه نتوصل إلى أن الاستثمار بشكل عام هو" التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال، وهو اتفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل."

2 - **أنواع الاستثمار**: يتكون الاستثمار من عدة أنواع تختلف حسب اختلاف الميدان الاقتصادي أو ما تقضيه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية يمكننا أن نذكر منها التالي [2]:

- **استثمارات التبديل** : تهدف هذه الاستثمارات كما يظهر من خلال تسميتها إلى التبديل .مثلا آلة قديمة بآلة جديدة فهي بصفة عامة تخص وسائل الإنتاج.
- **استثمارات التطوير والإنتاجية** :هي استثمارات تهدف لخفض تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن وذلك بتطوير القدرات الإنتاجية.
- **استثمارات التوسيع** :قد تحتاج المؤسسات في بعض الأحيان إلى توسيع مجال عملها وإمكانيتها ويتم توسيع المؤسسة بزيادة قدرتها الإنتاجية كالآلات، مساحات الورش وغيرها.
- **استثمارات التحديد** :هي استثمارات تعتمد من أجل خلق منتوج جديد في السوق وهذا لتعزيز مكانتها في السوق.

3 - **أهمية الاستثمار** : إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو أصولها التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة وبالتالي فللاستثمارات أهمية اقتصادية، اجتماعية وإستراتيجية وتتجلى هاته الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر متغير هام جدا، يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية كما انه يؤذي إلى زيادتها وتزداد أهميته باعتباره من مكونات الطلب الكلي.[3]

4 - **أهداف الاستثمار**: يسعى الاستثمار إلى تحقيق الأهداف التالية [4]:

---

[1] منصوري محمد الزين، **تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية**- ط1- دار الراية للنشر والتوزيع - عمان-2012- ص 18.

[2] حامد العربي حضير، **تقييم الاستثمارات**- دار الكتب العلمية والتوزيع- القاهرة- مصر- 2000- ص ص 21- 22.

[3] أحمد زكرياء ضياء، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة**- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- الأردن- 2005- ص 84.

[4] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2005/1996**- مذكرة ماجستير- جامعة الجزائر- الجزائر- 2008- ص ص 35-42.

- ✓ توفير الحماية للمال من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم، حيث أن هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباح رأسمالية، وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر.
- ✓ المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية، فيكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال.
- ✓ الوصول إلى اكبر قيمة من الدخل الجاري، وهي تركيز المستثمر على الاستثمارات التي تحقق لهم اكبر العوائد المالية دون الاهتمام بأي اعتبارات أخرى، مثل نسبة المخاطر.
- ✓ توفير الحماية للدخل من الضرائب, حيث يسعى الاستثمار إلى إفادة المستثمرين من مزايا الضرائب، والناتجة عن التشريعات المطبقة، وفي حال تم توظيف الاستثمار في مجال غير مناسب قد يؤذي ذلك إلى التعرض لنسبة مرتفعة من الضرائب.
- ✓ الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتم بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في السوق المالي، حيث يحرصون على اختيار استثمارات مرتفعة المخاطر ويقبلون كافة الأشياء المرتبطة على اختباراتهم.
- ✓ تأمين المستقبل، وهي الاستثمارات المرتبطة بالأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد حيث يكون هدف الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل، من خلال استثمار المال في شراء الأوراق المالية التي تقدم عوائد متوسطة، مع أقل درجة من المخاطر.

5 - **أدوات الاستثمار**: يعتمد الاستثمار على مجموعة من الأدوات الخاصة به و تشكل أصولا مالية أو حقيقية تتبع لملكية المستثمرين، وتعتمد هذه الأدوات وسائط استثمارية تصنف إلى قسمين هما :

5-1- **أدوات الاستثمار المادية**: وتشمل الأتي :

- **المشروعات الاقتصادية** :هي من أكثر أنواع الأدوات الاستثمارية المادية انتشارا، وتشهد تنوعا في نشاطاتها التجارية، الخدمية، الزراعية والصناعية وتسعى إلى إنتاج الخدمات والسلع التي تشكل حاجات الأفراد. [1]
- **العقارات**: هي استثمارات تعتمد على طريقتين هما [2]:

- ✓ **الاستثمار المباشر**:هو شراء المستثمر لعقار حقيقي، مثل :الأراضي والمباني.

---

[1] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**- دار وائل للنشر- الأردن- 2006- ص 22.

[2] يحيى سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر- 2006|2007- ص ص 69- 71.

✓ **الاستثمارات غير المباشرة** :هو شراء المستثمر لسند عقاري، من خلال المشاركة بإحدى المحافظ الاستثمارية أو المصارف العقارية.

السلع :هي المنتجات التي تتميز بخصائص استثمارية، وتمتلك أسواقا خاصة بها تشبه أسواق الأوراق المالية، ومن الأمثلة على هذه السلع الذهب و البن.[1]

5-2- **أدوات الاستثمار المالية** : وتشمل الأتي :

الأسهم :هي الوثائق المالية التي تسلم للأفراد الذين يمتلكون حصصا من رأس مال شركة معينة، وتنقسم هذه الأسهم إلى نوعين هما [2]:

✓ **الأسهم العادية** :هي عبارة عن مستندات ملكية تمتلك قيما سوقية، دفترية واسمية، فالقيمة الاسمية هي القيمة المدونة على سند السهم، والقيمة الدفترية هي قيمة حقوق ملكية السهم ولا تتضمن الأسهم الممتازة، بل الأرباح والاحتياطات، إما القيمة السوقية فهي التي تشكل سعر بيع السهم في السوق الرأسمالي.

✓ **الأسهم الممتازة** :هي أسهم تمنح صاحبها حقوقا خاصة بهم، مثل :الأولوية في تحقيق الأرباح، زيادة قيمة الربح نتيجة تصفية الشركة، وتمتلك هذه الأسهم الثلاث قيم مثل الأسهم العادية، وهي :القيم الدفترية، السوقية و الاسمية.

السندات :هي وثائق تثبت امتلاك أصحابها حقوقا معينة في ملكية الأشياء أو استخدام خدمات محددة، كما تعد ديونا مترتبة على أشخاص طبيعيين أو معنويين, وتشمل السندات الأنواع الآتية [3]:

✓ **السندات الصادرة عن الحكومة** :وتعرف باسم السندات الحكومية، وهي عبارة عن صكوك ذات مديونية طويلة ومتوسطة الأجل، وتصدرها الحكومة للحصول على موارد تساعدها على مواجهة التضخم أو تغطية العجز الاقتصادي.

✓ **السندات الصادرة عن المؤسسات** :هي عقود بين منشات (المقترضة) والمستثمرين (المقرضين)، ووفقا لهذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا ماليا للطرف الأول الذي يتعهد بان يرده مع قيمة الفوائد المترتبة عليه في تاريخ محدد.

---

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره- ص 25.

[2] سليمان عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**- ط1- دار الأكاديميون للنشر والتوزيع- عمان- 2018- ص 23.

[3] قاسم نايف علوان، **ادارة الاستثمار**- ط1- دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان- 2009- ص ص 34-35.

6 - **مبادئ الاستثمار**: إن الاستثمارات تحكمها مجموعة من المبادئ الواجب مراعاتها من قبل المستثمرين أثناء عند اختيار مجال معين وإدارة استثمار ما، من أهمها [1]:

- ✓ **مبدأ الاختيار**: يعني أن المستثمر يبحث عن فرص متعددة لتوفير مرونة اكبر للاختيار المناسب للفرصة الاستثمارية.
- ✓ **مبدأ المقارنة**: نقصد بها المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب هو جوهر مبدأ المقارنة وتأخذ المقارنة صور متعددة، أكثرها استخداما هو التحليل المالي والذي يعتمد بشكل كبير على درجة التفضيل المستمر للعائد والمخاطرة.
- ✓ **مبدأ الملائمة** : يعتبر منحنى التفضيل الأساس لتطبيق هذا المبدأ و يتشكل هذا المنحنى بدخل المستثمر، عمره، وظيفته ومركزه الاجتماعي.

ثانيا- المحددات والمقومات الأساسية للاستثمار : للإلمام بالاستثمار يجب أن يكون هناك عدة عوامل تحدده ومقومات، نذكر منها أهمها :

1 - محددات الاستثمار : من أهمها :

- **العائد** :يمثل العائد دخل المشروع فكلما كان مستوى الربح المحقق لدى المشروع مرتفعا زادت مقدرته على الاستثمار وزادت رغبته في نفس الوقت ولاشك إن مقدرة المشروع على تمويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه يعتبر من أهم العوامل المحددة لحجم الاستثمار والعكس صحيح بمعنى إن انخفاض الربح قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة وربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك من رأس مال المشروع إذا فالربح (العائد) هو الحافز الأساسي لجميع المشاريع.[2]
- **سعر الفائدة** :يمول المشروع استثماراته الجديدة إما عن طريق الإقراض أو عن طريق الموارد الذاتية وفي حالة اعتماده على الإقراض فان سعر الفائدة يمثل تكلفة إقراض الأموال المستخدمة في الاستثمار، إما في حالة اعتماده على موارده الذاتية فسعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة أي العائد الذي يضحي به المشروع، يمكن أن نطلق على سعر الفائدة تكلفة الاستثمار مع ثبات العوامل الأخرى وبارتفاع سعر الفائدة ينخفض حجم الاستثمار.[3]

---

[1] University Life's Style, net

[2] طارق الحاج، **علم الاقتصاد و نظرياته**- دار الصفاء للنشر والتوزيع- الأردن- 1998-ص 124.

[3] دريد محمود السامري، **الاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 2006- ص 85.

- **الكفاية الحدية للاستثمار** : بما أن المشروع الخاص يسعى إلى رفع أرباحه فان من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع منه،إذ لا يكفي أن يكون سعر الفائدة منخفضا حتى يقبل المشروع للاستثمار في مجال من المجالات و إنما يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من أو تساوي على الأقل سعر الفائدة، وهذا ما تقرره الكفاية الحدية للاستثمار.[1]
- **التوقعات** : حيث عرفنا أن كل منظم أو مستثمر يقوم بعملية التنبؤ أو التوقع للمستقبل، وقد تكون هذه التوقعات إما متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي توقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشاريعه والعكس يحدث، إذ أن المستثمر الذي يتوقع عدم زيادة الطلب على المنتجات التي يستثمر فيها قد يمنعه هذا من التوسع في مشاريعه وبالتالي نقص الاستثمار.[2]
- **التقدم التكنولوجي**: مسايرة التقدم التكنولوجي والتقني تعتبر مسالة في غاية الأهمية للمشروعات التي تريد المحافظة على مراكز الريادية داخل الصناعة أو في الأسواق، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع كفاءته الإنتاجية كذلك ينبغي الإشارة إلى أن بعض أنماط التقدم التقني بظهور صناعات جديدة ومن ثم إنتاج سلع جديدة، ومع نشأة الطلب عليها يتم الاستثمار فيها.[3]:

2-**المقومات الأساسية للاستثمار** : حضي الاستثمار بحوافز عديدة تخفف الأعباء وتحفز على الاستثمار، وتتمثل فيما يلي [4]:

- **الموارد المتاح** : تتمثل في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة، أو ما يمكن اقتراضه من السوق، أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشاته على شكل احتياطات، أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لاستهلاك الأصول الثابتة.
- **المستثمر** : هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطر في توظيف موارده الخاصة، ويأخذ على عاتقه ردها لمستثمر أخر أكثر تحفظا على أمواله من المستثمر الرئيسي وذلك من اجل تحقيق أغراضه التي تكون عادة الحصول على اكبر قدر من الأرباح المادية، وغيرها من العوائد أو المكاسب غير المادية.

---

[1] عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**- دار الجامعة للكتب- الإسكندرية- مصر- 1997- ص 129.

[2] حمو عارف، **مبادئ الاقتصاد**- مطابع الشمس- عمان- 1993- ص 129.

[3] نفس المرجع- ص 129.

[4] عبد القادر عطية- مرجع سبق ذكره- ص 125.

الأصول : وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله المتمثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، الصناعة، الصيد البحري والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس أثارها على الإنتاج.

ثالثا- مجالات ومخاطر الاستثمار : هناك العديد من مجالات الاستثمار وهذا راجع لتعدد أنواعه، وبالتالي تظهر الكثير من المخاطر على حسب نوعية المجال الذي ينتمي إليه، وفي هذا الفرع سنتطرق إلى مجالات ومخاطر الاستثمار وأشكاله.

1 - مجالات الاستثمار : التفريق بين أنواع الاستثمار يكون على حسب أنواع المجالات الذي تنتمي إليه إيراداته، وهي كما يلي :

- **الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:** للاستثمار في تكوين رأس المال الثابت عنصران هما [1]:
  - ✓ تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، ومن أمثلة هذا الاستثمار بناء السدود وتسيير الطرق.
  - ✓ تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية ومن أمثلته :المباني، الآلات والأجهزة...الخ.
- **الاستثمار لإضافة مخزون سلعي:** هناك نوعان من الإضافة للمخزون السلعي [2]:
  - ✓ **إضافة اختيارية:** هو المخزن الذي تحتفظ به الوحدات الإنتاجية لأغراض التشغيل سواء كان صناعي أو تجاري، على أن تقوم هذه الوحدات بالسحب منه أو بالإضافة إليه حسب الأموال الاقتصادية، حيث نجد في المؤسسات الصناعية الأخذ من المخزون السلعي الاختياري لتسهيل العمليات الإنتاجية وضمان استمرارها دون توقف بحيث تكون جميع مستلزمات الإنتاجية معدة للتشغيل، إما في المؤسسات التجارية يكون الغرض من المخزون السلعي الاختياري هو تسهيل عمليات التجارة حتى يمكن جميع المتعاملين التجاريين من تسليم السلع إلى العملاء لتلبية طلباتهم.
  - ✓ **إضافة إجبارية:** هو الذي ترغب فيه الوحدات الإنتاجية نتيجة خطا لتحديد حجم الإنتاج أو حجم الطلب على المنتجات، وعليه تجد المؤسسة نفسها عاجزة عن تصريف جزء من منتجاتها فتضطر على إيداعه في المخازن وهذا الإيداع يدل على الإسراف وقد يكون هذا المنتج السلعي بدافع الاحتكار وتقوم بعض الوحدات باحتجاز جزء من الموارد المتاحة في فترة معينة لتوقعها ارتفاع ثمنه في الفترة المقبلة مما يسمح بتحقيق أرباح.

---

[1] محمد مطر- مرجع سبق ذكره- ص ص 173- 174.

[2] هوشيار معروف كاكا مولا، **الاستثمارات والأسواق المالية**- دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان- 2003- ص 39.

- **مخاطر الاستثمار:** لأن كل نوع من أنواع تكمن مخاطر الاستثمار في عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع أو المراد من الاستثمار، وقد تمتد أيضا لتشمل مال المستثمر أو ما يقصد برأس المال بالإضافة إلى العائد المتوقع، كما تعني أيضا احتمالية الخسارة الاستثمار مخاطره قد تكون كبيرة أو ضئيلة وهي قسمين :

➢ **مخاطر نظامية** : هي مخاطر تتعلق بالنظام العالمي في الأسواق وحركتها والعوامل الطبيعية والسياسية...الخ، ومثل هذه العوامل لا ترتبط بمجال معين من الاستثمارات وإنما تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.[1]

➢ **مخاطر غير نظامية:** هي المخاطر التي تقع بعد طرح المخاطر النظامية مثل : التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية ومثل هذه المخاطر عند وقوعها لا تصيب جميع المجالات وإنما مجال معين من الاستثمار ويمكن أن نعدد مخاطره فيما يلي :

✓ **مخاطر العمل:** هي المخاطر التي تنتج من أدوات عائد إلى مجال معين وقد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.[2]

✓ **مخاطر السوق :** هي المخاطر التي تنتج عن التغير العكسي في الأسعار والأدوات المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة أوضاع السوق.[3]

✓ **مخاطر سعر الفائدة:** تبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات، فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سنداته فسيضطر لبيع سنداته بأقل من قيمتها الاسمية والعكس صحيح.[4]

✓ **مخاطر سعر الصرف :** هي المخاطر التي تنتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤذي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقدرة الشرائية.

✓ **مخاطر نقدية:** هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تسديد الأموال المقترضة لغاية الاستثمار أو حتى عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.[5]

---

[1] السيد عليوة، **تحليل مخاطر الاستثمار**– دار الأمين للطبع والنشر– مصر– 2006– ص 63.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المادي والحقيقي**– دار وائل للنشر والتوزيع– الأردن– 1998– ص 330.

[3] طاهر حيذر حردان، **مبادئ الاستثمار**– دار المستقبل– الأردن– 1997– ص 37.

[4] نفس المرجع– ص 37.

[5] سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية"حالة الجزائر"** – مذكرة ماجستير– تخصص تحليل اقتصادي– جامعة الجزائر– الجزائر– 2005– ص 57.

✓ **المخاطر الاجتماعية:** هي المخاطر التي تنجم عن التفسيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية، التعليمات والقوانين التي يكون من شانها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعاره وأدواته، أو التشريعات المتعلقة بالتأميم والمصادرة، أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج...الخ.[1]

✓ **مخاطر التقدم التكنولوجي:** هي المخاطر الناجمة عن الاختراعات والابتكارات الجديدة في المجال التقني أو التكنولوجي.[2]

3- أشكال الاستثمار

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدولة المضيفة بشكل مباشر من خلال العمل في صورة صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعي أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات.[3]

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**

يعتبر الاستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، وهذا النوع من الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية فهي الوحيدة القادرة على تنفيذ عمليات الاستثمار بهذا الشكل، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو قرارات من عند هؤلاء الأجانب.[4]

المطلب الثاني – ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يمثل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفه وأشكاله كما تطرقنا إليه في المطلب الأول، ونجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره يحتوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي، يعتبر هذا الأخير نوع من

---

[1] محمد مطر- مرجع سبق ذكره- ص 102.

[2] اشرف احمد هلال، **دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية**- مكتبة القانون والاقتصاد- الرياض- 2013- ص ص 17-20.

[3] سامية دحماني، **أهمية الاستثمار في رأسمال البشري ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر"**- مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات- العدد8- جامعة علي لونيسي- البليدة2- ص 71.

[4] حميد بوشقيفة، مروة مويسي، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"حالة الجزائر"**- مجلة مينا للدراسات الاقتصادية- العدد 02- المجلد01- 2018- ص 141.

الاستثمارات التي تقوم به المؤسسات أو الأفراد بغية تحقيق ربح وامتيازات في بلد غير البلد الأم، وعليه سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي، أشكاله، مبادئه.

أولا- مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر

اختلف المفكرون والاقتصاديون بشان تحديد مفهوم شامل أو مشترك لمصطلح الاستثمار الأجنبي، لاختلاف رؤيتهم ومجالات بحثهم لذا سنتطرق لبعض من تعاريفهم فيما يلي :

1 - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

- يعرفها كل من صندوق النقد الدولي(IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى.[1]
- الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص، أو إعادة شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة.[2]
- كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، المالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل.[3]

ومنه يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر :"هو عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير بلده الأصلي، إما بسبب ملكيته الكامل للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له الحق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة للموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات."

2 - أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

- ✓ خلق مناصب الشغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.[4]

---

[1] Alasrag Hussien- Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries – Munich Personal RePEe Archive- December 2005- Online at https://mpra.uni – muenchen .de /2230/ MPRA PaPer No.2230.posted 13 Mar 2007 UTC

[2] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"واقع وأفاق"**- مجلة العلوم الإنسانية- العدد8- جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر- 2005- ص ص 5-6.

[3] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**- مؤسسة شباب الجامعة- مصر- 2000- ص 23.

[4] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**- مجلة جسر التنمية- العدد 32- المعهد العربي للتخطيط- الكويت- 2004- ص 5.

- ✓ النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكاتبها في السوق.[1]
- ✓ لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.[2]

3 - خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر : يتميز الاستثمار الأجنبي بعدة خصائص نذكر من بينها [3]:

- الاستثمار الأجنبي بطبيعته استثمار منتج, فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا تشغيل نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع بها البلد المضيف.

ثانيا -أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

1 - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تسميتها وتحديد أنواعها بأشكال ومصطلحات مختلفة، بشكل عام يمكن التفريق بين خمسة أنواع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشكل التالي :

- **إنشاء فرع جديد** (Greenfield Investment) : حيث تقوم الشركة الأم ببناء شركة وتشرف على البناء من الخطوة الأولى لا وحتى النهاية.هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يضمن وبالمدى الطويل إحداث فرص عمل في الدول المضيفة.[1]

---

[1] حسان خضر ،مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] مختار بونقاب، لزهاري زواويد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات"المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة"**- مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية- العدد31- المركز الجامعي الونشريسي- تيسمسيلت- الجزائر- 2018- ص ص 107-108.

[3] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**- الأكاديمون للنشر والتوزيع- 2014- ص 320.

- **شراء شركة أجنبية قائمة** (Brownfield Investment) : حيث تقوم الشركة الأم بشراء شركة قائمة بهدف إدخال أو الحصول على عمليات إنتاجية جديدة.[2]
- **الاندماج بين الشركة المستثمرة وشركة في الدولة المضيفة** (Merger Fusion) : وهو عندما تندمج شركتان أو أكثر وينشئ عن هذا الاندماج شركة جديدة باسم جديد.[3]
- **المشروع المشترك**(Joint Venture) : يعني التعاون بين شركتين أو أكثر من الدولة المستثمرة والدولة المضيفة حيث يتم إنشاء شركة جديدة من خلال المشاركة بالأموال أو الخبرات أو التكنولوجيا.[4]
- **المشروع المختلط (Mixed Project)** : ويتم هذا الشكل عندما تقوم شركة من القطاع الخاص في دولة ما بالاشتراك مع شركة أخرى في القطاع العام في دولة ثانية في إنشاء مشروع استثماري.

وتعتبر الشركة الهولندية شل (Shell) العاملة في مجال النفط مع الحكومة السعودية مثال على ذلك.[5]

2 - **أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر** : يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص كل من المستثمر والبلد المضيف إلى تحقيق أهدافا ودوافع تجعل كل واحد منهم يسعى إلى العمل مع الطرف الأخر من اجل تحقيقها والحصول على المصلحة، فعادة ما يقوم البلد المضيف بالعديد من الإجراءات الإدارية والقانونية للترغيب والتسهيل على المستثمرين وفيما يلي نعرض بعضا من هذه الأهداف

- **أهداف المستثمر** : من الأهداف والدوافع التي تحث المستثمر على الاستثمار في بلد محدد هي [6]:

✓ ضمانات الحصول على المواد الخام والأولوية من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في الصناعات.

✓ الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

---

[1] فاروف سحنون، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"حالة الجزائر"**- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير- جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر- 2010/2009- ص 13.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس, فراس أكرم الرفاعي، **مدخل إلى الأعمال الدولية**- دار المناهج للنشر والتوزيع- عمان- 2013- ص 153.

[3] رشيد دامون وأخرون، **المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير- ميدان العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير- جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- 2018/1017- ص 9.

[4] فاطمة لعلمي، سعيد كرومي، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر"بين عوامل الجذب وعوامل الطرد"**- ص 85.

[5] عبد الرحيم فؤاد فراس, فراس أكرم الرفاعي- مرجع سبق ذكره- ص 153.

[6] نفيسة با محمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**- مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة وهران2- الجزائر- 2015 /2016- ص ص 5-6.

- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة من أجل تسويق الفائض الكبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع الشركات تسويقها في موطنها.
- ✓ الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمر فيها حيث أن أجرة اليد العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة وبالتالي تعتبر هذه الميزات عامل مشجع للاستثمار وهدفا مهما يسعى إليه اغلب المستثمرين.
- ✓ الأرباح المحققة في الدول المضيفة تفوق بكثير أرباح الأعمال داخل الموطن الأم.
- ✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج، انخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا ووفرة رأس المال.
- ✓ تستفيد الشركات من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ انه كلما توزعت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الشركات.

دوافع البلد المضيف : إما فيما يخص الدول المستثمرة فيها فوراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات العديد أيضا من الدوافع أهمها [1]:

- ✓ الاستفادة من تقدم التكنولوجي المتطور وفن إدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- ✓ جلب رأس المال الأجنبي لمحاولة القضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل في المشروعات التي يتم إنشائها.
- ✓ الرفع من نسب الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدول المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج كما هو الحال في جمهورية تونس والتي تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف اغلب المنتجات داخل البلاد.
- ✓ التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لاستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا عن طريق هذه المشاريع.
- ✓ تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والاستفادة من الخبرات الإدارية و التكنولوجية وأيضا استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

[1] حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**– كلية الإدارة والاقتصاد– بغداد– 2006– ص 10.

✓ محاولة الدول المضيفة دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي ما يقصد بتطوير حركة التجارة فيها.

ثالثا – مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر : تمثلت مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر في [1]:

- **مبدأ الشفافية والتناسق** : يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية فالدول بحاجة إلى تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.
- **مبدأ سيولة حركة رأس المال** : وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين :

➢ **مبدأ حرية التحويل** : يتضمن رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

➢ **مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة** : على الدولة الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي [2]:

✓ وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملية الصعبة.

✓ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لانجاز واستغلال الاستثمارات.

✓ وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

- **مبدأ الاستقرار** : يلعب هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة مخاطر يمكن أن تهدد الاستقرار والأمن في الدول وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمارات الأجنبية مثل [3]:

➢ أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.

➢ مخاطر الحروب والانتفاضات.

➢ أخطار تحويل رأس المال.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**– الدار الجامعية– مصر– 2006– ص 216.

[2] نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"حالة الجزائر"** – مذكرة ماجستير– تخصص مالية نقود وبنوك– جامعة الجزائر –الجزائر– 2005– ص 8.

[3] عبد المطلب عبد الحميد– مرجع سبق ذكره– ص 216.

المطلب الثالث– أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أساسيات يقوم عليها، حيث تعتبر الرؤى المختلفة التي جاء بها الاقتصاديون أساس قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى محدداته وأثاره التي اختلت هي كذلك باختلاف الباحثين وتشعب مفاهيمهم.

أولا– نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوءه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها. وفي هذا الصدد سنحاول إبراز مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1– النظرية الكلاسيكية

يرى معظم الاقتصاديون الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيكيين أن معظم المنافع المترتبة تعود على المستثمر الأجنبي، أو على الشركات متعددة الجنسيات، إذن فالاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر الكلاسيكيين هي مبادرة من طرف واحد، والفوز فيها مؤكد لصالح الشركات العابرة للقوميات، وتدعم وجهة نظر الكلاسيكيين عدة مبررات يمكن إيجازها فيما يلي [1]:

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية، بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمارات.
- ✓ ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من النتائج والأرباح المحققة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ✓ ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات، قد يؤذي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية.
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول من خلال تقديم أجور مرتفعة لعاملين فيها.
- ✓ خلق التبعية الاقتصادية للدولة الأم لشركات متعددة الجنسيات.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار**– المكتب العربي الحديث – الإسكندرية– مصر– 1993– ص 237.

2- النظرية النيوكلاسيكية (معدل الفائدة)

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، كما أن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها ومن ثم، فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

كان اواين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد ماكدوجال(1960)، وأيضا كيمب(1961،1964).[1]

3- نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية وتعود نشأة هذه النظرية إلى 60 من القرن الماضي من خلال أطروحة الاقتصادي الأمريكي "ستيفن هيمر"، وتعتمد هذه الأخيرة على احتكار القلة.

كما تفرض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون المشروعات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وفي هذا الشأن يرى "وينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التحكم في السوق, حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق.[2]

[1] Noora Abd Mohammed- The Effects of Foreign Investment in the Arabic Lical Investment Future- to The St Clements University ,as requirement for obtaining the degree of the PH .D in Operations Research- St.Clements University- 2012- P74.

[2] محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**- صندوق النقد العربي- 2017- ص 6.

4 - نظرية الحماية

يقصد بالحماية حسب " فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمارية الأقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذ استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، حيث يرى "هود وينج" ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأصول المعرفة أو الخبرة التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراته.[1]

5 - نظرية دورة حياة المنتج

قدم هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي R . Vernon سنة 1966م الذي قام بتوفيق المصطلح التسويقي دورة حياة المنتج للبيئة الدولية. حيث بين أن اختيار الشركة مابين التصدير والإنتاج بالخارج أو عقود التراخيص، يختلف بحسب المرحلة التي يكون فيها المنتج من مراحل دورة حياته.[2]

ويستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها "ريمون فارنون"على أن المنتج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربعة مراحل رئيسية متتابعة وهي [3]: مرحلة إعداد المنتج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور .

ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث والتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبار أن كل ما كبر السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي [4].

---

[1] فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره- ص 34.

[2] عبد الحفيظ لقوي، **مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر**- مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة 20أوت1955- سكيكدة- الجزائر- 2010/2009- ص 55.

[3] طاهر مرسي، **إدارة الأعمال الدولية**- ط2- دار النهضة العربية- القاهرة- مصر- 2001- ص 37.

[4] فاروق سحنون- مرجع سبق ذكره- ص 35 .

وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير و التحسين في هذا المنتج، حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجيا يصل إلى مرحلة النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردود الاستثمار الدولي .

ويتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتج ويزداد الطلب عليه، ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة .

عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتج والشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى، حيث ينتقل إنتاج هذا المنتج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول .

من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات تأكد مبادئ نظرية دورة حياة المنتج الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكتروني مثل :الحسابات الألية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية الأخرى مثل : تايوان،كوريا الجنوبية و هونغ كونغ...الخ[1].

[1] عبد السلام أبو قحف– مرجع سبق ذكره– ص 402.

ويمكن توضيح هذه النظرية بالاستعانة بالشكلين التاليين :

الشكل رقم (1): دورة حياة المنتج الدولي – I –

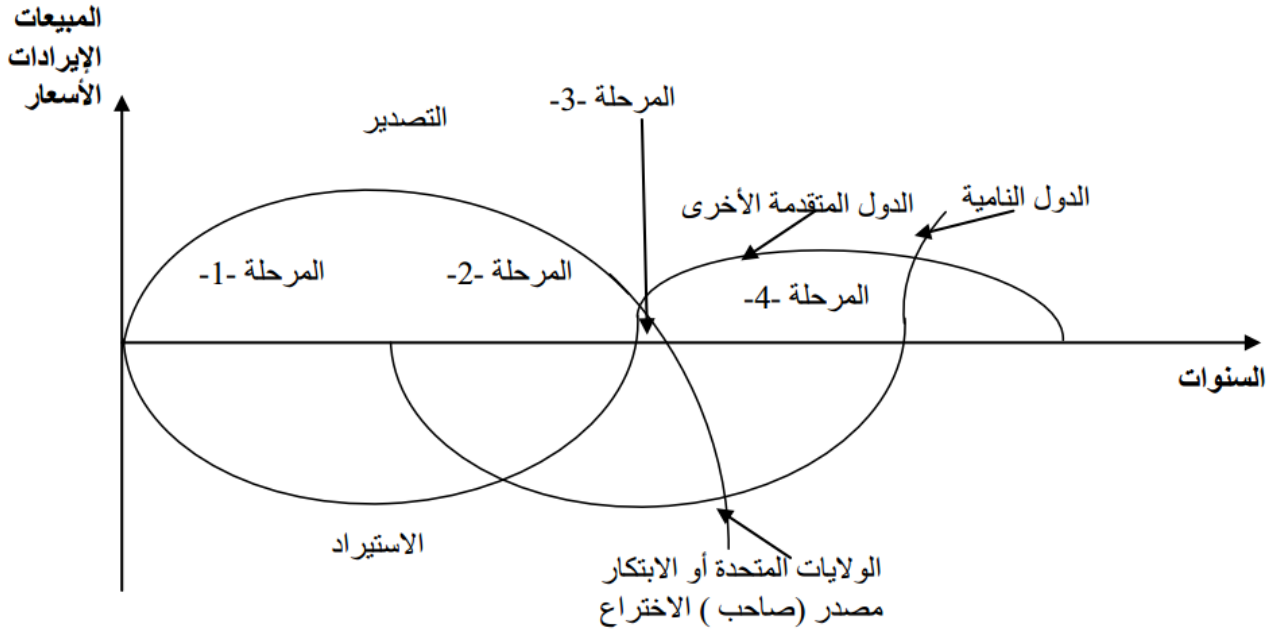

المصدر: فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

يوضح هذا الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

الشكل رقم(2) : دورة حياة المنتج الدولي– II – البيع

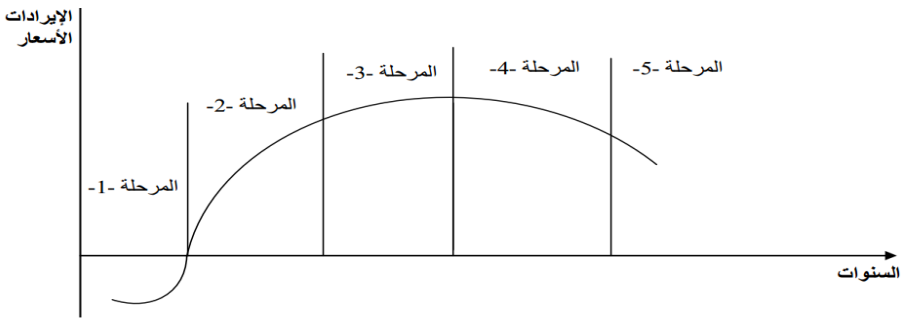

المصدر : عبد السلام أبو قحف– مرجع سبق ذكره– ص 57.

مرحلة 1 : مرحلة البحوث والابتكارات بال و . م. أ.

مرحلة 2 : تقديم السلعة بالسوق الأمريكي.

مرحلة 3: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.

مرحلة 4 : بداية تشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

مرحلة 5 : بدأ إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب منافسة السعر أو الجودة ... الخ.

ثانيا – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر : إن تحقيق أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بخاصية أعلى الأرباح الممكنة، تتطلب من هذا الاستثمار أن يأخذ بعين الاعتبار المحددات، العقبات التي تؤثر في تحقيق تلك الأهداف، ويمكن إبرازها كالأتي [1]:

- كلفة عناصر الإنتاج خاصة أجور العمال، فحينما تكون هذه التكلفة عالية تكون عامل غير مشجع لقيام هذا الاستثمار وبالعكس حينما تكون الكلفة منخفضة تؤذي إلى تشجيع هذا الاستثمار.
- إنتاجية عنصر قوة العمل فإذا كانت هذه الإنتاجية عالية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس حينما تكون منخفضة.
- معدلات النمو الاقتصادي، حينما تكون هذه المعدلات عالية تؤذي إلى تحفيز هذا الاستثمار وحينما تكون منخفضة تكون غير محفزة على هذا الاستثمار . فضلا عن ذلك توفير بنية تحتية لازمة للاستثمار كالطرق، المواصلات،الاتصالات، الكهرباء والماء تشكل عامل تحفيز لهذا الاستثمار وضعف هذه البنية يشكل عامل تقييد لها.
- ارتفاع معدلات التضخم يمثل عائقا للاستثمار الأجنبي.
- حجم السوق، فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الأفراد في البلد المضيف للاستثمار يكون عامل غير مشجع للاستثمار الأجنبي.
- زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي.

[1] عدنان منالي، ليلى ناجي مجيد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة**– مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية– العدد52– بغداد– 2019– ص ص 8–9.

- ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد يجذب الاستثمار، والعكس يقيده.
- انتشار الفساد الحكومي في البلاد يشكل عامل غير محفز للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا- أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها وعليه سوف نتناول في هذا الفرع مختلف المزايا والعيوب للاستثمار الأجنبي المباشر.

1 - **المزايا** : تتمثل هذه المزايا فيما يلي [1]:

- إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤذي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤذي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخلات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.
- إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.
- الرفع في كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق.
- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشاتها.
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة.

[1]- شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**" دراسة حالة الجزائر"- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد- جامعة وهران- الجزائر- 2013/2012- ص ص 28-29.

- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني من الأثر الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.ويمكن تلخيص هذه المزايا في الشكل الموالي

شكل رقم(3) :تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية

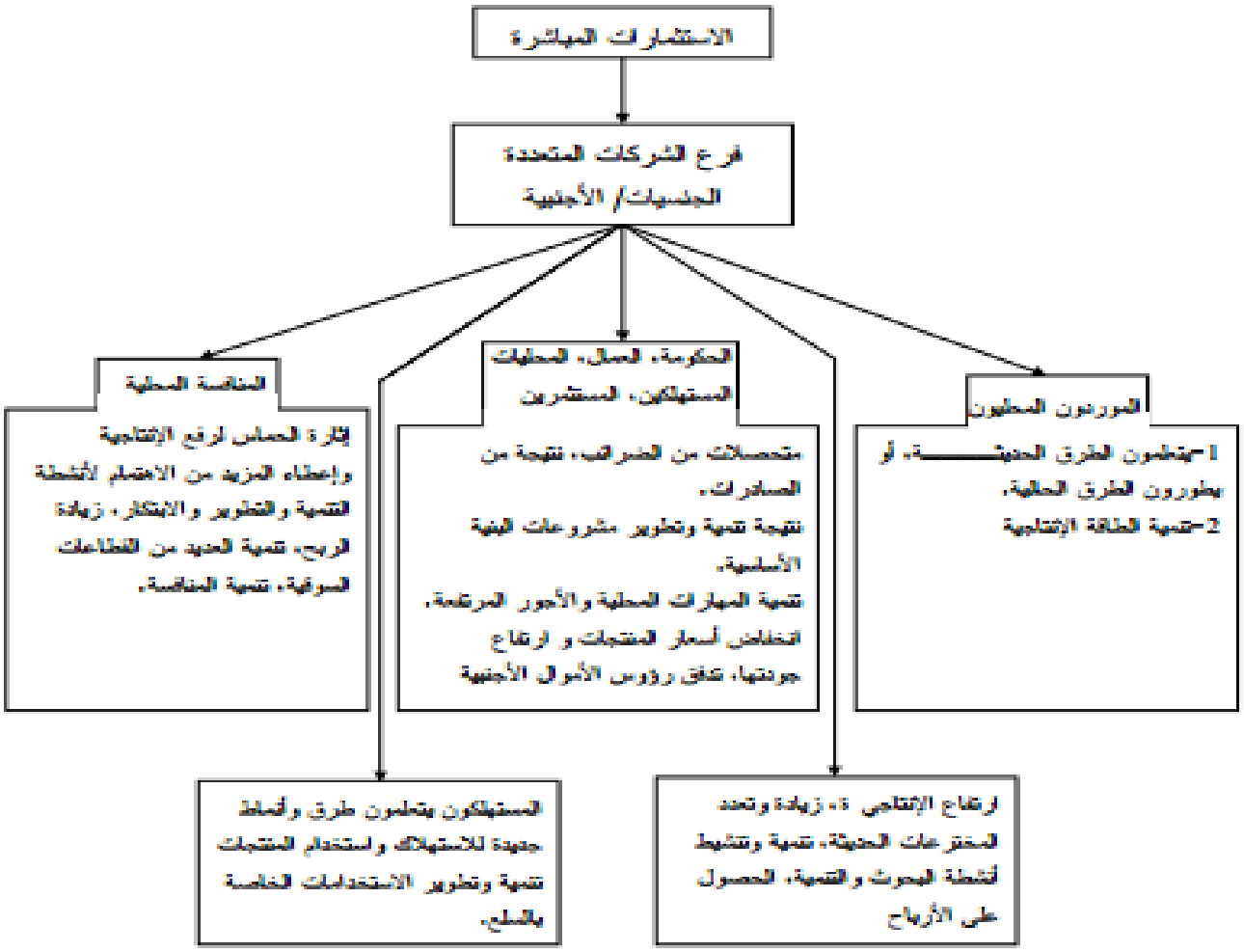

المصدر : عبد السلام أبو قحف– ادارة الأعمال الدولية– الدار الجامعية– الاسكندرية– مصر – 2006– ص 51.

2 - **العيوب(الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر)** : من بين الاثار السلبية نجد ما يلي [1]:

- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال : في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا يسيطر على 8% من قطاع الهندسة الكهربائية، إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
- ان اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف . قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حوكمة البلد المضيف، وهذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية.
- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية ...الخ.
- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية إلى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.

المطلب الرابع- لمحة عن المناخ الاستثماري

نفتتح هذا المطلب بالتعرف على المناخ الاستثماري وأهم المقومات المبني عليها، ومن ثم نختتمه بإبراز أهمية هذا العنصر في الاستثمار.

أولا- مفهوم المناخ الاستثماري

- يعرف مناخ الاستثمار بأنه"مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات و الأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب وتحفيز الاستثمارات أم لا."[2]
- "بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على

[1] فاروق سحنون- مرجع سبق ذكره- ص 31.

[2] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**- الدار الجامعية الإسكندرية- مصر- 2005/2004- ص 34.

حركة الاستثمارات و اتجاهاته، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمية الإدارية[1].

ومن التعريفين السابقين يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو"مجموعة الظروف الطبيعية، السياسية، الاقتصادية، القانونية، التنظيمية, الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سلبا أو ايجابيا في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين (المحليين و الأجانب) الحاليين والمحتملين مستقبلا.

ثانيا- مقومات مناخ الاستثمار : يتركز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات نوجزها فيما يلي : [2]

- **المناخ السياسي و الأمني** : هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري حيث عدم توافر الاستقرار السياسي و الأمني يؤذي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي :

- ✓ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاميا ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- ✓ موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

- **المناخ الثقافي و الاجتماعي** : يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال :

---

[1] نوال سمرود، إيمان ناصري وآخرون، **البنوك الإسلامية وتعزيز الاستثمار في الجزائر"واقع وتحديات"** – مجلة النماء للاقتصاد والتجارة- 1884- العدد1- المجلد4- جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل- الجزائر- 2020- ص 122.

[2] وهيبة بن داودية، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا**- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر- 2005/2004- ص ص 84-85.

- ✓ دور السياسة التعليمية و التكوينية المعتمدة.
- ✓ درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- ✓ دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- ✓ درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

المناخ الاقتصادي : ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الأتي :

- ✓ مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلاد.
- ✓ مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
- ✓ درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- ✓ مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتوي من تحفيز.
- ✓ درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر ومدى استقرار السياسات السعر ومعدلات التضخم.

ثالثا- أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الأمان، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمرة فيها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة، وتكمن الأهمية في توفير تهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه ما يلي [1]:

- ✓ العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرص للاستثمار في جميع المجالات.
- ✓ توفير بيئة اقتصادية ذات سياسة اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

[1] عمر قريد، **تحسين مناخ الاستثمار كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر- 2015/2014- ص ص 101-103.

- ✓ التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل : صقل الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي.
- ✓ العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.
- ✓ أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتعبة بتغير الحكومات.
- ✓ إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

المبحث الثاني– الدراسات السابقة

لإثراء هذه الدراسة كان لا بد من الرجوع إلى خلفيات الدراسات السابقة سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه، التي حاولت معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وحتى المجلات والجرائد الرسمية وغيرها من المراجع المفيدة لهذه الدراسة. فقد أكدت هذه الأخيرة على دور الاستثمارات في التنمية الاقتصادية، ومن بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نذكر ما يلي.

المطلب الأول– الدراسات الوطنية

- دراسة **صياد شهيناز**، "الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، والتي تهدف لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن النتائج التي تم التوصل إليها توصل فيها إلى ما يلي: نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991– 2008، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي إلا أن تأثيره كان إيجابيا.
- دراسة **ناجي بن حسين**، "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، حيث حاول الباحث في هذا المقال القيام بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مختلف العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين الوطنيين والأجانب (الاستقرار الاقتصادي ، الإطار التشريعي المشجع للاستثمار الخاص، نوعية المؤسسات...)، وقصد التمكن من التقييم الجيد لمناخ الاستثمار في الجزائر اعتمد الباحث في دراسته هذه عمل تحليل عدد من المؤشرات الكمية مثل: معدلات النمو، التضخم، مستوى احتياطات الصرف الأجنبي، المديونية الخارجية ونوعية البنية التحتية للمواصلات والاتصالات. ونظرا لأهمية العوامل المؤسساتية في توصيف مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى، وفي الأخير قدم بعض الاقتراحات التي يعتقد بأنها ستساهم في تحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الثاني- الدراسات الأجنبية

دراسة Nooria Abd Mohammed, The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future, PH .D in Operations Research.To the St Clements University, 2012 .لقد ركزت هذه الدراسة على تحليل دور الاستثمار الأجنبي وأثره في الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، لقد عملت دول الخليج العربي على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار لأن لا يكون على حساب التوسع في الاستثمار المحلي وتحقيق دوره في النمو الاقتصادي، إذ أن من النتائج التي توصلت إليها تبين أن مناخ الاستثمار يتحسن بشكل كبير للأوضاع السياسية والذي انعكس من التطورات والثورات الأخيرة في البلدان العربية، كذلك توصلت إلى أنه بالرغم من توفير الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار على مستوى قطري أو بين الأقطار العربية لا يزال ضعيفا وأن التحسن الذي يشهده المناخ الاستثماري هو نتيجة زيادة الصادرات النفطية والذي أثر في زيادة الناتج الإجمالي المحلي ومن خلاله زاد الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي فضلا عن زيادة حجم الإدخارات، بينما يعكس واقع التطور والتكنولوجيا السائدة في هذه الدول ونمو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

المطلب الثالث- تلخيص الدراسات السابقة ومساهمة البحث

أولا- ملخص الدراسات السابقة

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة سواء الوطنية أو الأجنبية، في كونها تشترك في إشكالية وهدف البحث وذلك لتحليل وقياس العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رغم اختلاف الحدود المكانية والزمانية وأدوات القياس والتحليل المستعملة، فأغلب هذه الدراسات توصلت إلى وجود علاقة إيجابية تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى النمو الاقتصادي رغم أن بعض الدراسات توصلت إلى نتائج حيادية وأخرى توصلت إلى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي.

ثانيا- مساهمة البحث

من خلال مسح الدراسات السابقة تبين أن معظمها لها علاقة بالدراسات الحالية للموضوع المتناول، ألا وهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السالفة الذكر هو أننا سنتعمق

في دراسة أثر مؤشرات المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أي أن نتائج البحث ستكون أكثر دقة، و كإضافة في هذا البحث حاولنا أن ندرج أكبر قدر من مؤشرات المناخ الاستثماري المعروف أيضا بالمؤشرات النوعية المؤسساتية وصياغتها في نموذج تحليلي لمعرفة أي المؤشرات لها قوة تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، فالقصور الذي شاب بعض الدراسات السابقة هو أنها أغفلت عن دراسة العديد من المؤشرات التي وضعتها الهيئات الدولية، من أهمها مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر مدركات الفساد(الشفافية)، مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر جاذبية الاستثمار ومؤشر التنافسية العالمية، والابتعاد عن متغيرات سعر البترول والناتج المحلي الإجمالي، وهذا كون أن اقتصاد الجزائر حاليا اقتصاد ريعي بامتياز وأن قطاع المحروقات حائز على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما جعلنا نغير اهتمامنا لهذا المتغير والإشارة إلى المتغيرات الأخرى الموجودة، ومحاولة تطويرها من أجل تحسين التنمية الاقتصادية في الجزائر، خارج قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل الأول

تم التعرض في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، الذي تعددت فيه تعريفات حسب الأطراف التي يهمها مناقشة موضوعه، ليتوصل الجميع إلى الاتفاق على مبدأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل امتلاك لكيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار مبتدأ من نسبة مقدرة ب 10% كحد أدنى، يلي ذلك التعرض إلى محدداته أو العوامل التي تؤثر وتتحكم في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، حيث أن هذه العناصر تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبيقها في سبيل تنظيمها للعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وبطبيعة الحال فان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسة تلك الدولة ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البيئة الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات . كما يوجد جانب ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر مما يستدعي وجود العديد من المخاطر التي يواجهها الطرفين على حد سواء كمخاطر السوق وسعر الصرف الذي يتغير بشكل مستمر، من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل بإمكاننا القول واعتبار الاستثمار أيضا رهان تقوم بها المؤسسة أو الدولة، لما يترتب عليه من نتائج مختلفة تخضع لمعايير عدة . فيعرف الاستثمار بأنه تضاعف للموجودات كالطاقات المتاحة سواء المالية منها أو البشرية، وهناك من اعتبره استعمارا غير مباشر لاستغلال ثروات البلد المضيف وهذا ما جعل العديد من الدول التي عانت من ويلات الاستعمار في الماضي ترفضه رفضا كاملا . لكن وبتغير المبادئ الاقتصادية الدولية أصبحت معظم الدول سواء النامية أو المتقدمة تسعى من أجل جلبه بطرق مختلفة من بينها الجزائر.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد الفص الثاني:

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر حديث الساعة ومن موضوعات الأساسية التي حظيت باهتمام العديد من الخبراء والمستثمرين الأجانب وكذلك مؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات، فعرف العالم تحولات جذرية وعميقة شكلت بدورها فجوة كبيرة بين الدول مما أدى إلى ظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة عانت معظمها في الماضي من الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها.

عرفت الجزائر كحال معظم الدول النامية وضعية اقتصادية مزرية بعد الاستقلال مما أرغمها على انتهاج النظام الاشتراكي لتدارك الأوضاع والنهوض بالقطاع الاقتصادي، إلا أن النظام الاشتراكي وعلى أثر انخفاض أسعار البترول وتراجع قيمة الدولار في الثمانينات وجدت الدولة نفسها أمام تحديات مختلفة كعجزها عن تمويل المشاريع مما أدى إلى ظهور أزمة مديونية خانقة، فما كان أمامها إلى إتباع سياسات الإصلاحات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والمتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية واعتماد اقتصاد السوق، كذلك عملت الجزائر على الخوض في سياسة تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكان هذا التشجيع عن طريق الامتيازات القانونية و الجباية والممنوحة من طرف عدة هيئات كوكالة دعم وترقية الاستثمار.

في هذا الفصل سيتم عرض دراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم مؤشراته , ولذالك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تدفقات وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإصلاحاتها

المبحث الأول- تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بهدف تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وكذلك بغرض تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر يجب اللجوء إلى العديد من المؤشرات الإقليمية والدولية لمعرفة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول- التطور التاريخي للاستثمار في الجزائر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقية وفسح المجال أمامه وتشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993, 2001, 2006 و 2016 التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

أولا- قانون الاستثمار لسنة 1993

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الأجنبي منه مبينا الإدارة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، وقد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط من أهمها ما يلي [1]:

- حرية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات (المادة3).
- حدد الإجراءات الإدارية وكيفية الحصول على تصريح الاستثمار (المادة4).
- إمكانية الحصول على القروض البنكية وتخفيض في الفائدة (المادة35).
- ألغى كل الأحكام السابقة المخافة لهذا القانون.
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمار والهيئات التابعة لها كجهاز إداري مكلف بتسيير الاستثمار (المادة7، 8).
- حد الامتيازات، الإعفاءات، الضمانات وتخفيضات الرسوم الجمركية على السلع والمشتريات والأرباح والملكيات... .

[1] وليد لعماري- **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** - شهادة ماجستير- جامعة الجزائر- كلية الحقوق- 2011/2010- ص ص 21- 23.

ثانيا- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار .لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب[1].

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية [2]:

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحواجز والحوافز الخاصة بالاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
- إنشاء شباك وحيد لامركزية يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
- صندوق دعم الاستثمارات الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء، الغاز، الماء، الهاتف وتعبيد الطرق.

[1] الأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001- المتعلق بتطوير الاستثمار- الجريدة الرسمية- العدد47- 2001.

[2] شهيناز صياد- مرجع سبق ذكره- ص 65.

ويبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها .

الجدول رقم (01): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ، توجيه ، تسليم ملف ، إيداع تصريحات ، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

المصدر : شهيناز صياد– مرجع سبق ذكره– ص 66.

ثالثا– قانون الاستثمار لسنة 2006

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتتمة للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانيات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة لمماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى

وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات[1].

رابعا- قانون الاستثمار لسنة 2016

تضمن الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام, قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء فيها القانون الجديد كما يلي [2]:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات : فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8 مراحل)، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.
- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه (باشرت الدولة منذ سنتين في استرجاع 60%من العقار الصناعي غير المستغل).
- تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي (حماية باشرتها الحكومة منذ سنتين).

المطلب الثاني- تقييم وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المؤشرات الإقليمية والدولية، لمعرفة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، ومن ثم جاذبية الاستثمار في الفترة 2018- 2019.

[1] صليحة مفتاح- **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**- شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد التنمية- جامعة جيلالي ليابسي- سيدي بلعباس- الجزائر- 2020/2019- ص 36.

[2] معمر حيتالة- **قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016**- خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار- مجلة القانون العقاري والبيئة- العدد8- 2017- ص ص 5-6.

أولا – المؤشرات الإقليمية

1 1 –مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية

تم وضع هذا المؤشر من طرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف، بنية سياسية، مؤسساتية مستقرة . يشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي : مجموعة السياسة المالية، مجموعة السياسة النقدية، مجموعة سياسات المعاملات الخارجية.[1]

ويعرف هذا المؤشر المركب– حسابيا– بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاث، ويكون تقييم المناخ كما يلي [2]:

- إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1 يعني عدم تحسن المناخ.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 1 إلى 2 يعني تحسن المناخ الاستثماري.
- إذا كانت القيمة من 2 فما فوق يعني تحسن كبير في المناخ الاستثماري.

[1] محمود علي الشرقاوي– **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**– دار غيداء للنشر والتوزيع– 2016– ص 147.

[2] رشيد دامون وآخرون– مرجع سبق ذكره– ص 45.

الجدول رقم(2): المؤشر المركب المكون للسياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار لبعض الدول العربية لسنة 2015

	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
الأردن	0	3	0	3	1	وجود تحسن
الإمارات	0	1	3	2	0.666667	عدم وجود تحسن
البحرين	0	0	3	3	1	وجود تحسن
تونس	1	0	0	1	0.333333	عدم وجود تحسن
الجزائر	0	3	2	5	1.666667	وجود تحسن
جيبوتي	0	0	2	2	0.666667	عدم وجود تحسن
السعودية	0	2	0	2	0.66667	عدم وجود تحسن
السودان	1	0	0	1	0.333333	عدم وجود تحسن
سورية	0	1	2	3	1	وجود تحسن

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع محمود علي الشرقاوي .

حسب ما ذكرناه سابقا عن طريقة حساب المؤشر المركب يمكن أن نلاحظ من الجدول ما يلي :

- ليس هناك تطور ملحوظ في مناخ الاستثمار لمعظم الدول العربية حيث لم تبلغ نسب قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار نسبة 1 بمعنى عدم تحسن المناخ، مما ينبغي عليها العمل وبذل المزيد من الجهود لرفع قيمة المؤشر.

- كما نلاحظ تسجيل بعض الدول لقيمة تتراوح ما بين 1 وأقل من 2 مما يدل على وجود تحسن من بينها الجزائر والذي من الممكن ترجيحه إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، وارتفاع أسعار النفط وقتها.

لكن وبالرغم من هذا التحسن إلا أن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم المؤهلات التي تتوفر فيها.

1 -2- **مؤشر جاذبية الاستثمار** :هو مؤشر مركب يوضح مدى إمكانية جذب القطر للاستثمارات، من خلال تكوين مجموعة عناصر فرعية تتضمن 58متغيرا موزعة على 11مؤشرا فرعيا، يتضمن العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والمؤسساتية، حيث يتم التنقيط على أساس 100 نقطة، ويمنح كل متغير درجة معينة، وفي الأخير يتم ترتيب الدول على هذا الأساس من أعلى إلى الأسفل. فهذا المؤشر يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية رئيسية وهي : المتطلبات الأساسية، مجموعة العناصر الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية [1].

الشكل رقم (4):مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر بمقارنة مع المستوى العربي والعالمي لسنة 2019

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، ص 56.

نلاحظ من الشكل رقم (4)، أن الجزائر حققت 33نقطة على مؤشر الجاذبية للاستثمار، وهو معدل أدنى من المعدل العربي المقدر ب 38نقطة والمعدل العالمي المقدر ب 46نقطة، حيث سمحت هذه القيمة بحلول الجزائر في المرتبة 84عالميا، كما نلاحظ أن الأمر يتحقق على جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الجاذبية الاستثمارية، حيث توصلت قيمة مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر ب 47نقطة، ومجموعة العوامل الكامنة ب 36نقطة، ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ب 18نقطة، إضافة إلى أنها احتلت المراتب الأخيرة عالميا فيما يخص مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليها حيث حازت على المرتبة 101عالميا، والمرتبة 100 في مؤشر بيئة الأعمال.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات– التقرير السنوي 2019.

الشكل رقم (5): الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

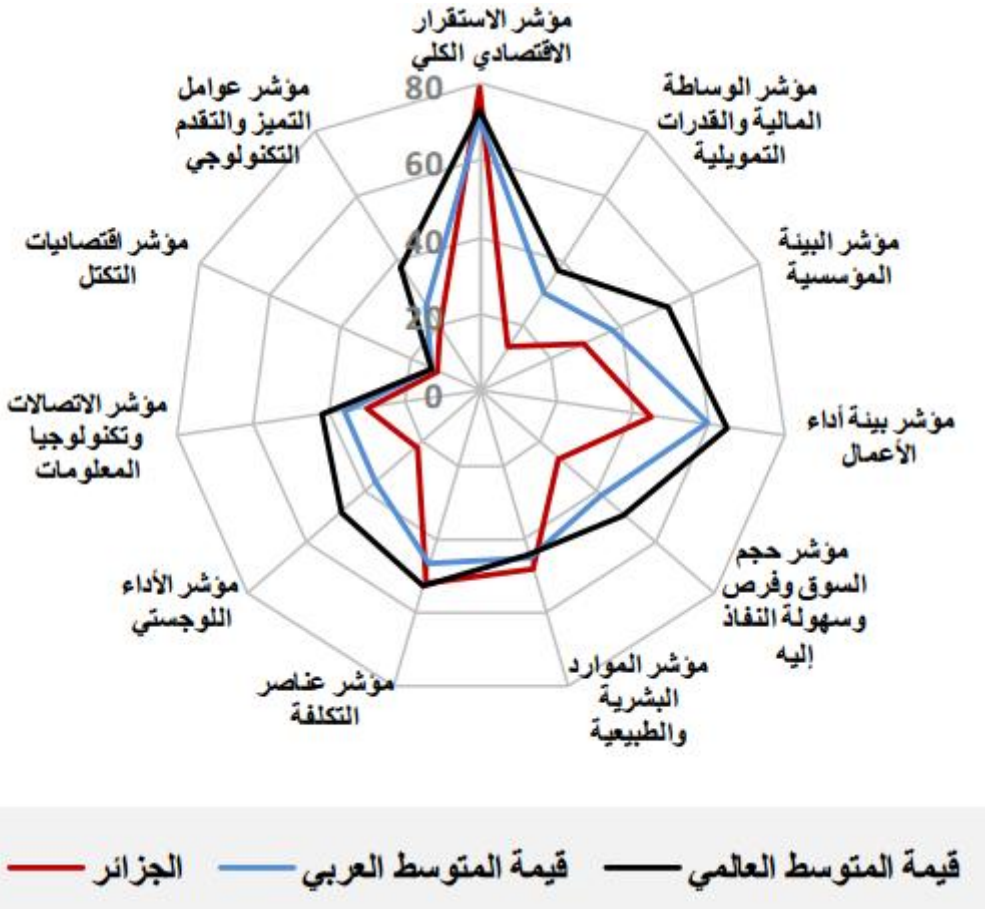

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية– مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019.

الجدول رقم(3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار(2013– 2019).

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العالمي 2019
الترتيب	82	85	87	87	87	86	84	55
القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33	46
الأداء وفق مجموعة المتطلبات الأساسية	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47	61
الأداء وفق مجموعة العوامل الكامنة	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36	47
الأداء وفق مجموعة العوامل الخارجية	6	15	18.6	19.4	18	18	18	31
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	1697	1507	584-	1637	1232	1506	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2013–2019.

نلاحظ من الشكل أن ترتيب الجزائر سنة 2013 كان متأخرا ليصل إلى المرتبة 82، وهي تدل على عدم جاذبية اقتصاد الجزائر للاستثمار، ومن ثم بدأت هذه النسبة في التراجع ثم وصلت إلى النسبة 87 لتستقر حتى سنة 2017 ومن بعد ذلك تبدأ في التحسن إلى أن تصل سنة 2019 للمرتبة 84 من أصل 109.

الجدول رقم (4) :المكونات الرئيسية والفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

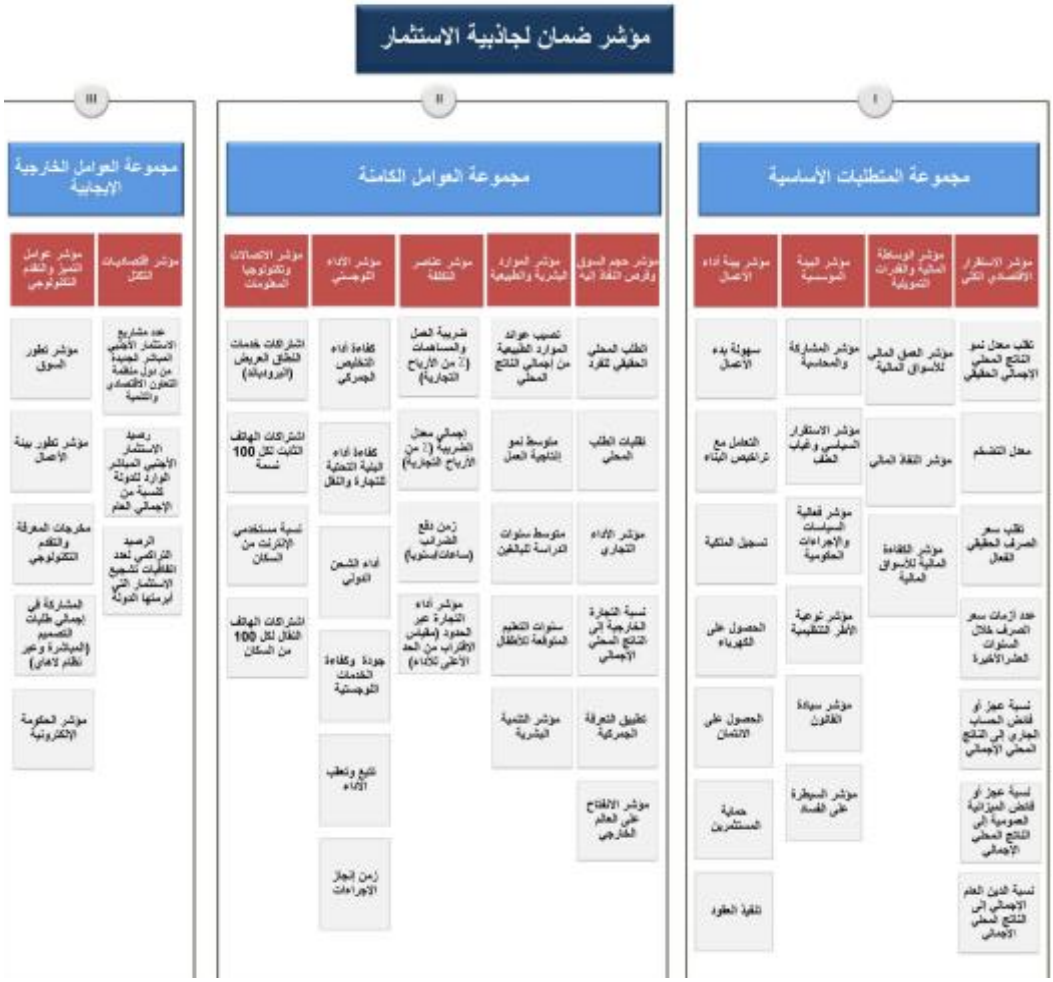

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

أشار تقرير التنافسية العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار في الدول العربية إلى تحسن أداء الاستثمار لمعظم الدول العربية نتيجة تطور أسواقها المالية كالمغرب، بالمقابل احتلت الجزائر المرتبة 23إلى جانب مصر، سوريا ولبنان، أي ضمن الدول التي تقل جاذبية الاستثمار فيها لارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية والممكن ترجيح هذا إلى الظروف الأمنية المتقلبة التي عايشتها الجزائر في فترة العشرية السوداء حيث سجل مؤشر جاذبية الاستثمار نسبة 0.45%، كنتيجة لانخفاض مؤشر الجدارة الائتمانية إلى 0.70 %.

كما يوضح الجدول (4)، تكون مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11مؤشرا فرعيا كمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر بيئة أداء الأعمال، والتي تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا، تجمعها من مصادر وقواعد بيانات دولية، إقليمية، محلية لقياس قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1 -3- مؤشر التنمية البشرية

من خلال تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر في سنة 2019، الذي يغطي 189 دولة في العالم وبالاعتماد على الشكل أدناه، أن الجزائر تحتل مرتبة 82عالميا، ما يجعلها ضمن الدول التي تحظى بمستوى تنمية بشرية مرتفعة حيث بلغت قيمة المؤشر 0.759 نقطة، كما نقرأ من الشكل أعلاه رقم (5)، أن هذا المعدل يتجاوز المعدل العالمي الذي يقدر ب 0.731 نقطة، والمعدل العام للعالم العربي ب 0.703 نقطة، كما يتجاوز معدل التنمية البشرية في الجزائر المعدل المسجل في كل من تونس(0.739 نقطة)، مصر(0.700 نقطة) والمغرب(0.676 نقطة).

والشكل الآتي يوضح موقع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية بالمقارنة مع الدول الشقيقة (تونس، المغرب، مصر) والعالم العربي وكذا على المستوى العالمي خلال سنة 2019.

الشكل رقم(6) : مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر وباقي العالم سنة 2019

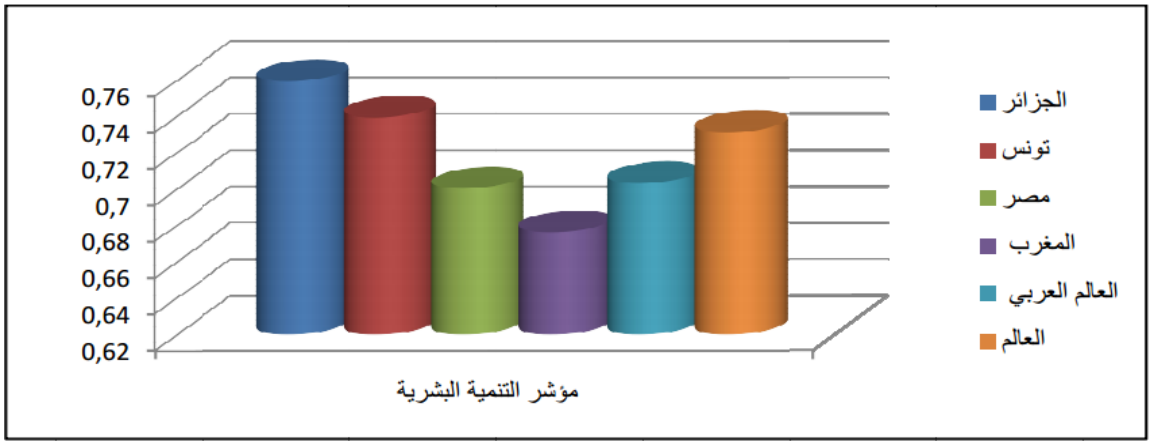

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على PNUD,Rapport sur le Développement Humain 2019

الشكل رقم(7): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشروفق مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من(2010-2018)

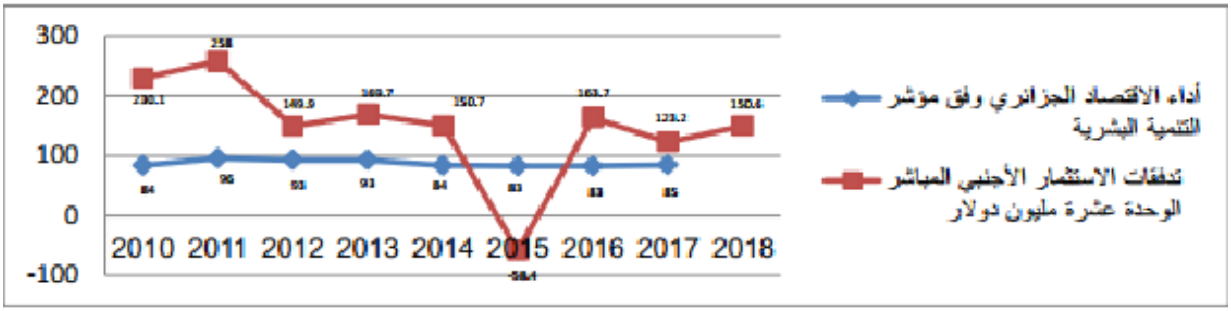

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهمية ، مرجع سبق ذكره، ص 796.

من خلال الشكل رقم(7)، نلاحظ تراجع أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية سنة 2011 حيث أصبحت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية ثم تحسن أداؤها تدريجيا حتى سنة 2015 وبقي في تحسن مستمر حتى سنة 2017 ، بالمقارنة مع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة سنة 2015 كان سالبا في حين نجد أن الاقتصاد الجزائري خلال نفس السنة قد حقق أداء جيدا ضمن مؤشر التنمية البشرية، إذن فهذا التراجع السلبي غالبا راجع إلى انخفاض أسعار البترول، ومن ثم ارتفعت التدفقات في سنة 2016 من جديد، ومن بعدها رجعت انخفضت.

ثانيا : المؤشرات الدولية

2 -1 مؤشر الحرية الاقتصادية

بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر فقد شهد تقلبات كبيرة، وتتلقى الجزائر تصنيفا منخفضا بمعظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعدة أسباب، مثل الإنفاق الحكومي التوسعي، وعدم فعالية النظام التجاري، والقيود المفروضة على حقوق الملكية، تقييد التجارة ووضع حواجز جمركية، ضعف القطاع المالي، والنظام القضائي المستقل. الفساد على نطاق واسع، من المهم ملاحظة أن قطاع المحروقات المهيمن لا يولد الحوافز اللازمة لفتح الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم(8): مخطط بياني لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر من (1995- 2019)

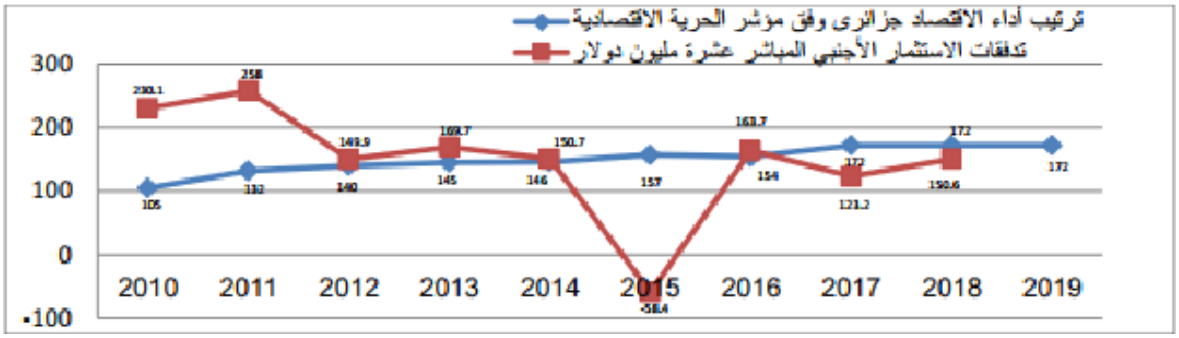

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص 795.

يبين الشكل(8)، مدى الحرية الاقتصادية لدولة الجزائر منذ ظهور مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 1995 حيث سجلت أعلى نسبة حرية اقتصادية سنة 2002بنسبة 61% لكن سرعان ما تراجعت في السنوات التالية لتبلغ أدنى حد سنة 2018 بقيمة 44.70. أظهرت آخر الإحصائيات تحسن طفيف بلغ 46.20 سنة 2019.

2-2- مؤشر سهولة أداء الأعمال

في طبعة لتقرير ممارسة الأعمال 2019احتلت الجزائر المرتبة 157، وتدفع الجزائر وبعض البلدان المجاورة من المغرب، تونس قدما الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال في مجموعة واسعة من السياقات الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول رقم(5): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال (2010- 2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة	136	136	184	152	153	154	163	156	166	157
القيمة	-	-	-	-	-	50.69	45.92	47.76	46.71	49.65
عدد الإصلاحات المنفذة	04	00	01	01	00	01	02	04	00	02
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	2301	2580	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1506	-

المصدر: عبد المالك، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص 792.

نلاحظ من الجدول رقم(5) أن أداء الجزائر بشكل عام قد تراجع، وقلة عدد الإصلاحات المنفذة إذ لم تتجاوز طيلة هذه الفترة 15 إصلاح مما يعني أن بيئة أداء الأعمال تواجهها مجموعة من العراقيل والعوائق، وهذا ما يظهر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ في متوسط هذه الفترة حوالي مليار ونصف دولار أمريكي.

الشكل رقم(9) : رتبة سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر للفترة من 2009- 2018

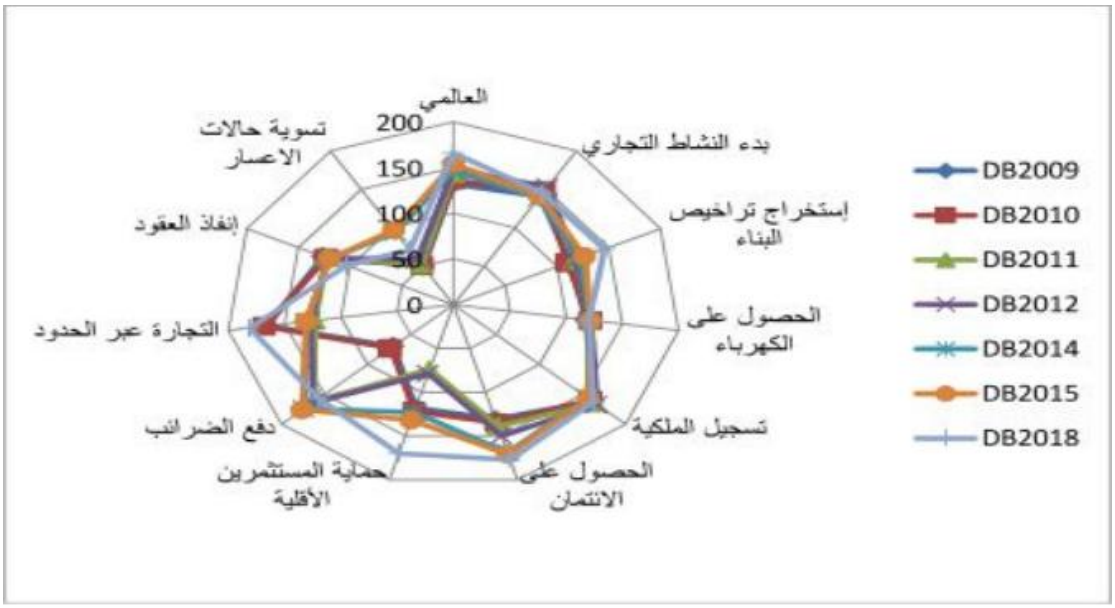

المصدر : تقرير ممارسة أنشطة الأعمال WWW.doingbusiness.org

الشكل (10) :كيفية تصنيف الاقتصاديات في الدول العربية حسب سهولة ممارسة الأعمال سنة 2020.

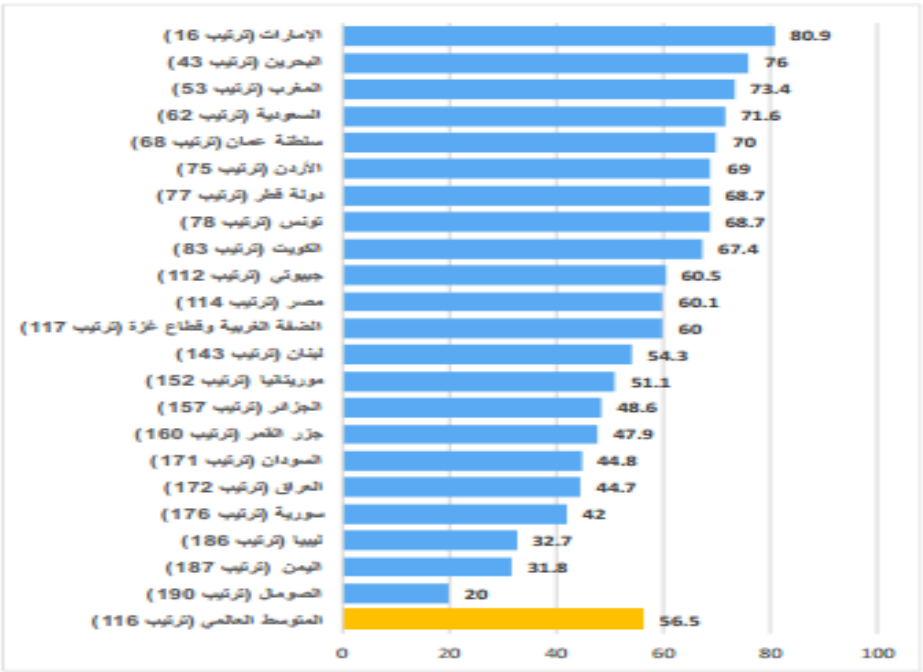

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار 2020 في الدول العربية

حيث يتم قياس سهولة ممارسة الأعمال في الاقتصاد بحجم الفجوة بين أداء ذلك الاقتصاد مع أفضل أداء تم رصده في كل المؤشرات وذلك لجميع الاقتصاديات المدرجة في مؤشر ممارسة الأعمال منذ عام 2005، ويتم اعتماد مقياس من 0 إلى 100. حيث يمثل 0 أدنى أداء و 100 أفضل أداء. ويتم ترتيب الدول المدرجة في مؤشر سهولة الأعمال من (1وهو أفضل أداء إلى190 وهو أسوء أداء).[1]

2-3- مؤشر مدرك الفساد(الشفافية)

الجدول رقم(3) المبين في الأسفل يوضح تطور مدركات الفساد في الجزائر حيث يبين احتلال الجزائر للمراتب الأخيرة بين الدول، وذلك راجع لممارسات الفساد(من اختلاس، إبرام صفقات مشبوهة، رشاوي، التهرب الضريبي) على كل القطاعات، لعل أهمها قطاع الطاقة وقطاعي الأشغال العمومية والنقل، وهي القطاعات التي استفادت من أكبر إيرادات المحروقات على غرار الفساد الذي مس شركة النفط العمومية سونا طراك التي سجلت مداخيل يصل إلى 700مليار دولار منذ 1999خلال إبرام صفقات مشبوهة مع شركات أجنبية استفادة إطارات الشركة من عمولات و رشاوي تجاوزت 200 مليون دولار في قضية "طريق السيار شرق غرب" ، بالإضافة إلى الفضائح المالية وعلى رأسها فضيحة بنك الخليفة(1.5 مليار يورو)، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وصندوق الامتياز الفلاحي، وفساد قطاع الصحة، ما جعل الجزائر تصنف من الدول الأكثر فسادا في العالم.[2]

الجدول رقم (6) : تطور مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة(2011- 2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	105	112	105	100	88	108	112	105
الدرجة	29	28	34	36	36	34	33	35

Source: Transparency International, « Corruption Perceptions Index (2012,2013, 2014, 2015, 2016,2017, 2018) », From: www.transparenc.org, seen 05/04/2018.

- الدرجة من 0 إلى 100(حيث 0 فاسد للغاية و 100 نظيف للغاية).

[1] تقرير مناخ الاستثمار 2020 في الدول العربية

[2] منظمة الشفافية الدولية- الائتلاف العالمي ضد الفساد2020- WWW.transparency.org/cpi

2-4- مؤشر التنافسية العالمية

تعتبر مؤشرات التنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية قبل الحكم على مناخ الاستثمار، فهي تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها الاستفادة من الانتقال إلى بلد ما.[1]

الجدول رقم(7): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمية(2010-2018).

السنوات	11-10	12-11	13-12	14-13	15-14	16-15	17-16	18-17	2018
الترتيب	86	87	110	100	79	87	87	86	92
القيمة (7)	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08	3.97	3.98	4.1	53.8
المتطلبات الأساسية	80	75	89	92	65	82	88	82	-
معززات الكفاءة	107	122	136	133	125	117	110	102	-
عوامل الابتكار والتطور	108	136	144	143	133	124	119	118	-
تدفقات الاس. الأج. ف. بالمليون دولار	2301	2580	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1506

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص 794.

نلاحظ من الجدول تراجع ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي، من المرتبة 86 سنة 2010-2011 إلى المرتبة 110 سنة 2012- 2013، وهذا بسبب انخفاض مستويات التعليم العالي وكفاءة الأسواق وعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا، وقد احتل المرتبة الأخيرة دوليا في مجموعة الابتكار والتطوير، وقد رافق هذا التراجع انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي مليار دولار عما كانت عليه سنة 2011ز وقد شهد الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا حيث احتل المرتبة 79 من أصل 144 دولة من انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية بحوالي 0.1 مليار دولار، ليتراجع ترتيب الاقتصاد الجزائري في السنوات الموالية، ويرجع أسباب هذا التراجع في السنة 2017-2018 إلى : البيروقراطية وعدم فاعلية الحكومة بنسبة 18.9%، الفساد بنسبة 12%، وصعوبة الحصول على التمويل بنسبة 11.8%، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والتضخم وارتفاع معدلات الضريبة وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار بالإضافة إلى أنظمة العمل التقليدية، ولوائح التعاملات الأجنبية، وعدم مهارة اليد العاملة وسوء أخلاقيات العمل وعدم كفاية البنية التحتية ...إلخ، وفي هذه الفترة شهد تدفق الاستثمار الأجنبي تحسنا ثم تراجعا طفيفا سنة 2018 لعدم استقرار البيئة السياسية بالإضافة إلى العوامل الأخرى سالفة الذكر.

[1] ناجي بن حسين- **تحليل وتقييم الاستثمار في الجزائر**- مجلة العلوم الإنسانية- العدد 31- المجلد ب- جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر- 2009- ص 66.

المبحث الثاني: تدفقات وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حلت الجزائر في المرتبة الحادية عشر عربيا كأكثر دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية الواردة سنة 2019 حوالي 31.956مليون دولار، ولقد حاولنا في هذا المبحث التركيز على تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال دراسة تطور تدفقاته، وكذا دراسة التوزيع القطاعي والجغرافي له.

المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي منحنى يبين تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر من 2000 إلى2018.

الشكل رقم(11): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال(1990– 2018)

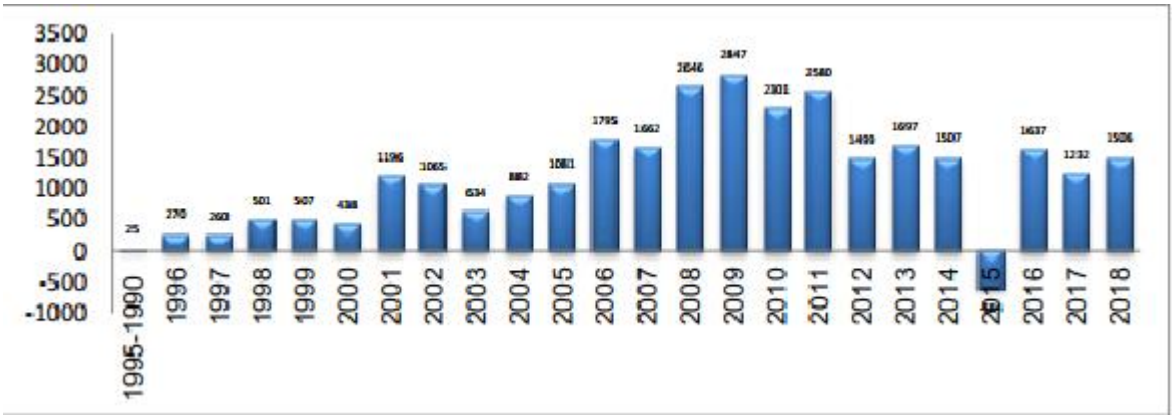

المصدر: بضياف عبد المالك، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره– ص 792.

كما هو واضح في الشكل البياني أعلاه، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة من 1990الى 2016، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999، إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي تميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية. إذ مع مطلع الألفين تخطت الحكومة الجزائرية هذا الوضع وتمكنت من إعادة الاستقرار السياسي في البلد وسجلت خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب من خلال تعزيز الهياكل الأساسية.

وأجريت الجزائر إصلاحات لتسهيل الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل كبير سنة 2009إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد.

أما بالنسبة للانخفاض المسجل بعد هذه الفترة فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددين في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية.

كما نلاحظ أن هذا الانخفاض مستمر إلى غاية الآن حيث يبين الشكل(11)، تراجع تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا بنسبة 11% لتصل إلى 13.8مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض التدفقات في جميع البلدان باستثناء مصر.وهذا بالنسبة لسنة 2019، أما بالنسبة لسنة 2020 فهذا الانخفاض راجع إلى الجائحة الفيروسية التي مست كل العالم.

الشكل (12): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2018- 2019 (بالمليون دولار)

الدول	2018	2019
الإمارات	10385.3	13787.5
مصر	8141.3	9010.0
السعودية	4247.0	4562.0
سلطنة عمان	4190.5	3124.6
لبنان	2653.9	2128.3
المغرب	3558.9	1599.1
الجزائر	1466.1	1381.9
البحرين	1654.3	941.8
الأردن	954.9	915.8
موريتانيا	772.9	885.3
تونس	1035.9	844.8
السودان	1135.8	825.4
الصومال	408.0	447.0
جيبوتي	170.0	181.9
فلسطين	251.6	175.7
الكويت	204.0	104.4
جزر القمر	6.9	7.9
اليمن	-282.1	-371.0
قطر	-2186.3	-2812.6
العراق	-4885.1	-3075.6

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database (www .unctad .org /fdistatistics).

الشكل (13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حسب الحصص (2018)

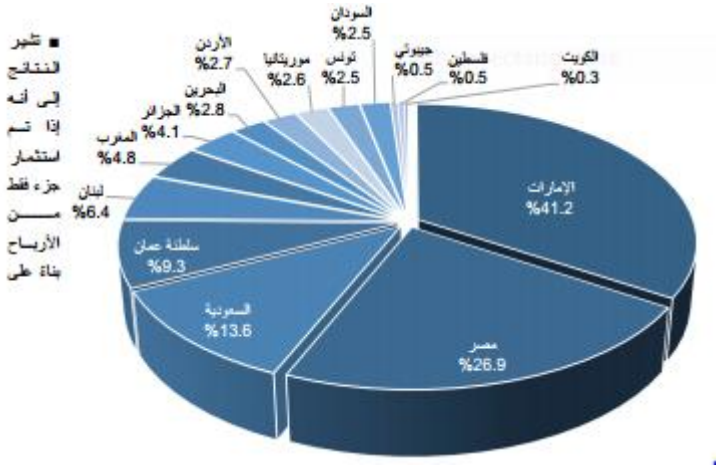

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

من خلال الشكل (13)، نلاحظ أن حصة الجزائر لا بأس بها مقارنة بالدول المجاورة لها في تلك الفترة، حيث بلغت حصة الجزائر 4.1%.

الشكل(14): تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الدول العربية (الجمع الخطي الموزون)

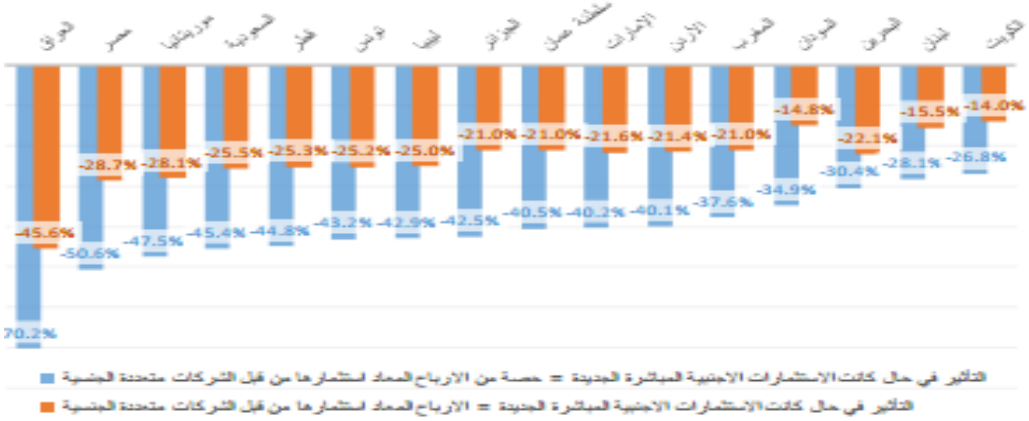

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

الشكل (15): تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في البلدان العربية (التجميع الهندسي)

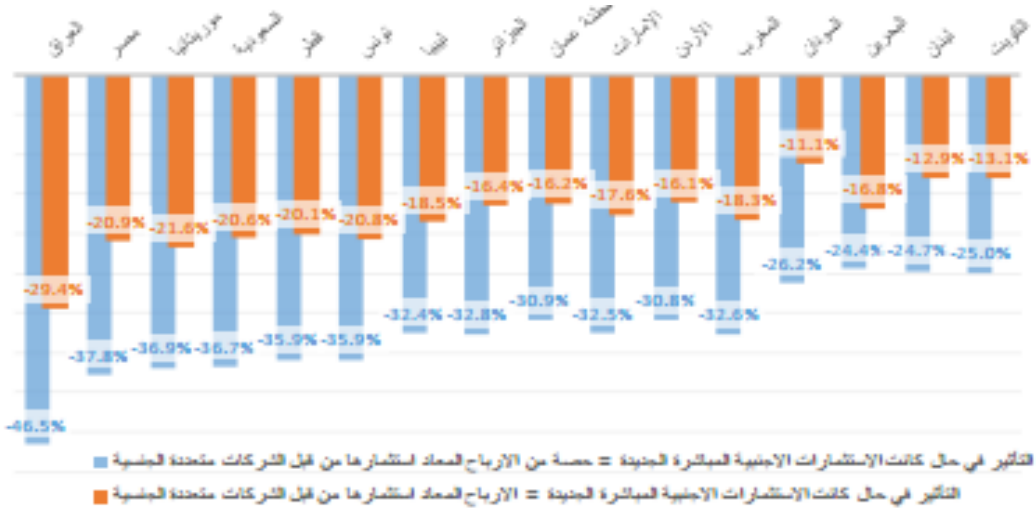

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

من خلال الشكلين السابقين (14)و(15) نستنتج ما يلي: [1]

- سيكون تأثير الوباء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ككل هائلا. وستتراوح الخسائر الإجمالية المقدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية بين 7.1و 17.2 مليار دولار.
- بغض النظر عن القطاعات التي ستعاني بصورة أكبر، فإن انخفاض الاستثمار بهذا الحجم سيكون مكلفا اقتصاديا واجتماعيا للعديد من الاقتصاديات العربية، وذلك عبر التداعيات المباشرة وغير المباشرة.
- استنادا إلى هذه التقديرات الجديدة على مستوى الدولة والقطاع، سيتم إجراء تقييمات على مستوى الاقتصاد لتأثير انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في المرحلة الثانية، وهو ما يمثل تحسنا كبيرا مقارنة بالتقييمات السابقة للآثار الاقتصادية لكوفيد 19.
- الانخفاض المتوقع في الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون له آثار على الاقتصاد ككل، مما سيؤذي إلى تقييد التمويل والخبرة في مجال الأعمال والولوج إلى الأسواق وعوامل أخرى لازمة لتحقيق النمو والتنمية في المنطقة العربية.

[1] الأونكتاد- تقرير الاستثمار العالمي – الإنتاج الدولي بعد الجائحة- طبعة الذكرى السنوية الثلاثين- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- 2020.

الشكل(16): أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية: 2000 و 2010- 2019(مليون دولار)

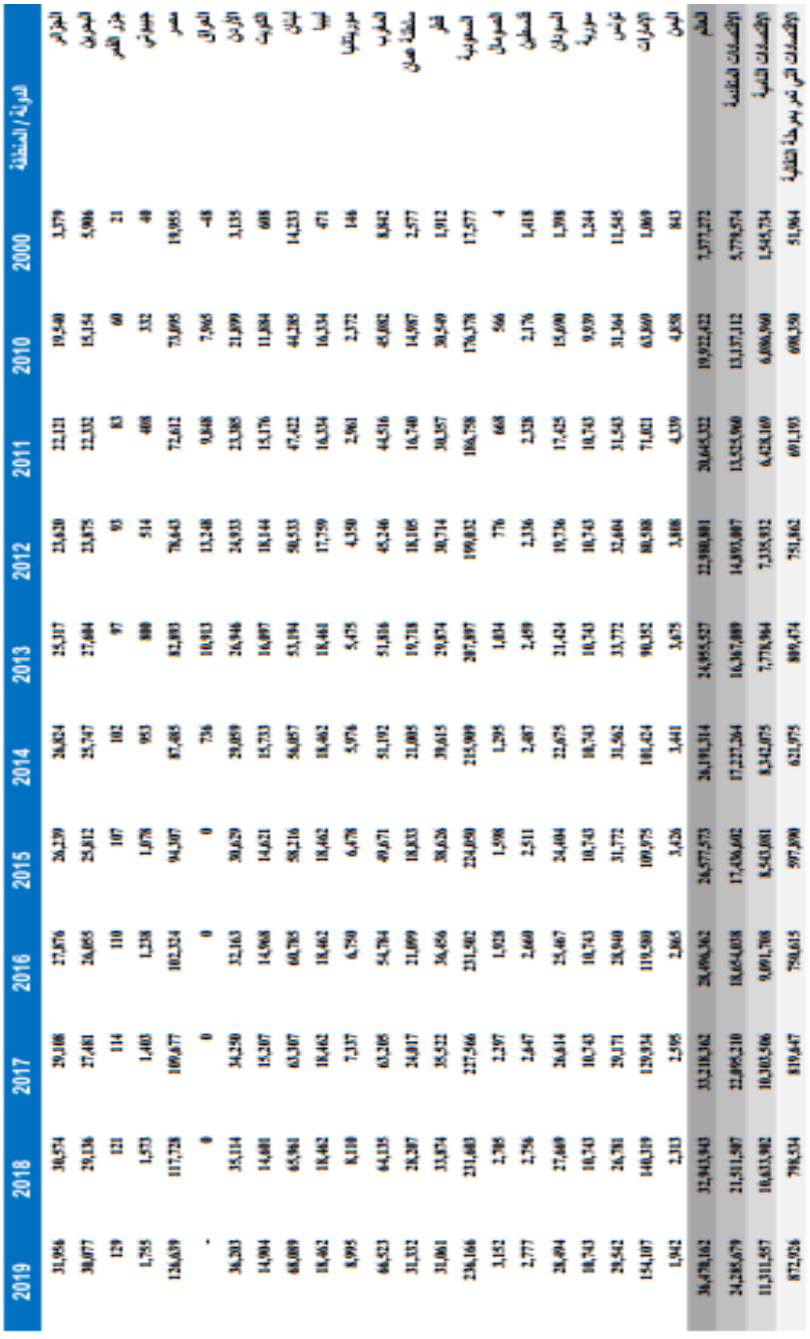

الدولة / المنطقة	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	3,379	19,540	22,121	23,620	25,317	26,824	26,239	27,876	29,108	30,574	31,956
المغرب	5,986	15,154	22,332	23,875	27,604	25,747	25,812	26,055	27,481	29,136	30,077
جزر القمر	21	60	83	93	97	102	107	110	114	121	129
جيبوتي	40	332	408	514	800	953	1,078	1,238	1,403	1,573	1,755
مصر	19,955	73,095	72,612	76,643	82,893	87,485	94,307	102,324	109,677	117,728	126,639
العراق	48	7,965	9,848	13,248	18,913	736	0	0	0	0	-
الأردن	3,135	21,899	23,385	24,933	26,946	29,089	30,629	32,163	34,250	35,114	36,203
الكويت	688	11,884	15,176	18,144	16,897	15,733	14,621	14,968	15,307	14,681	14,984
لبنان	14,233	44,285	47,422	50,533	53,194	56,057	58,216	60,785	63,307	65,961	68,089
ليبيا	471	16,334	16,334	17,759	18,461	18,462	18,462	18,462	18,462	18,462	18,462
موريتانيا	146	2,372	2,961	4,350	5,475	5,976	6,478	6,750	7,137	8,110	8,995
المغرب	8,842	45,082	44,516	45,246	51,816	51,192	49,671	54,784	63,205	64,135	66,523
سلطنة عمان	2,577	14,987	16,740	18,185	19,718	21,005	18,833	21,099	24,017	26,207	31,332
قطر	1,912	30,549	30,357	30,714	29,874	29,015	30,626	36,456	35,532	33,874	31,061
السعودية	17,577	176,378	186,798	199,032	207,897	215,909	224,050	231,502	227,566	231,683	236,166
الصومال	4	566	668	776	1,834	1,295	1,598	1,928	2,397	2,705	3,152
فلسطين	1,418	2,176	2,328	2,336	2,459	2,487	2,511	2,660	2,647	2,756	2,777
السودان	1,398	15,690	17,425	19,736	21,424	22,675	24,404	25,467	26,614	27,600	28,494
سورية	1,244	9,939	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743
تونس	11,545	31,364	31,543	32,604	33,772	31,562	31,772	28,940	29,171	26,701	29,542
الإمارات	1,069	63,869	71,021	80,588	90,352	101,424	109,979	119,500	129,934	140,319	154,107
اليمن	843	4,858	4,339	3,808	3,675	3,441	3,426	2,865	2,595	2,313	1,942
العالم	7,377,272	19,922,422	20,645,322	22,980,881	24,955,527	26,191,314	26,577,573	28,496,362	33,218,362	32,943,943	36,478,162
الاقتصادات المتقدمة	5,779,574	13,137,112	13,525,960	14,893,087	16,367,889	17,227,264	17,436,602	18,654,038	22,895,210	21,511,407	24,285,679
الاقتصادات النامية	1,545,734	6,686,960	6,428,169	7,335,932	7,778,964	8,542,075	8,545,081	9,091,708	10,303,506	10,633,902	11,311,857
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	51,964	698,350	691,193	751,862	809,474	621,975	597,890	750,615	819,647	798,634	872,926

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب على التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي في الجزائر، لمعرفة أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وكذلك أهم الدول المستثمرة فيها.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لقد عملت الجزائر جاهدة على استقطاب أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تهيئة المناخ المناسب له والقيام بالعديد من الإصلاحات المؤسساتية، ما أدى إلى زيادة تدفقاته في الألفية الجديدة من مختلف مناطق العالم وفي شتى القطاعات.

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة ORASCOM المصرية في قطاع الاتصالات سنة 2001، وفي الإسمنت سنة 2004، كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004، واستثمرت شركة (DANONE)الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وشركة (PEISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (ISPAT) الهندية في قطاع الحديد والصلب، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات. [1]

ففي الفترة من 2000 إلى 2018 توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(8): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2000-2018)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من اجمالي عدد المشاريع(%)	القيمة المحققة (مليون دينار جزائري)	النسبة من إجمالي القيمة(%)	عدد المناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة (%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	**558**	**61.93**	**2050277**	**81.37**	**81413**	**60.95**
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.57	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7956	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
الإجمالي	**901**	**100**	**2519831**	**100**	**226471**	**100**

[1] UNCTAD, (décembre 2003), « Examen de la politique de l'Investissement en Algérie », Conférence des Nations Unies le Commerce et le Développement, Nations Unies, pp9-10 .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558 مشروع خلال الفترة (2000- 2018)، بقيمة إجمالية قدرت ب 2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 61.93% من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413منصب عمل. يليه قطاع البناء ب 142 مشروع، وبقيمة 82593 مليون دينار جزائري، وهو يمثل أزيد من 15%من إجمالي عدد المشاريع الواردة للجزائر. ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات ب 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15% من التدفقات الواردة. ليأتي فيما بعد قطاع النقل والسياحة بنسب متقاربة، تزيد عن 2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، و ب 26 و 19 مشروع على التوالي، وبقيمتي 18966و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي، أما النسبة المتبقية فتمثل 2.22% فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44%، ب 13 مشروع، بقيمة 5768 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67% وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11%، مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري. ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى، وبنسبة جد مرتفعة وذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات الاستثمار الأجنبي.

الشكل(17): عقود تأمين ائتمان الصادرات بحسب نوع السلع خلال عام 2019 في الدول العربية

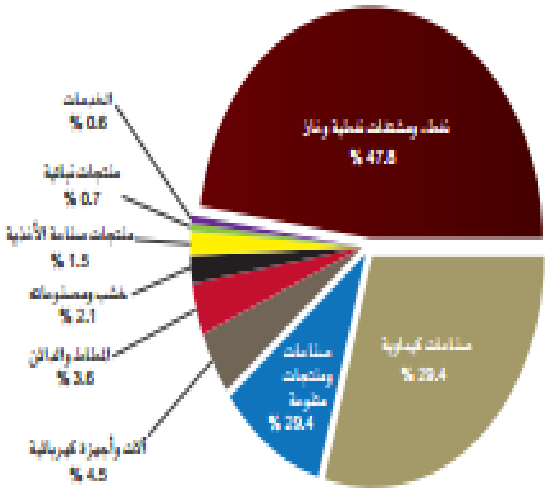

المصدر: التقرير السنوي 2019

نلاحظ على مستوى التوزيع القطاعي لعمليات التأمين فقد استحوذ قطاع النفط ومشتقاته على نسبة (47.80%) من إجمالي قيمة العمليات، ثم قطاع الصناعات الكيمياوية بنسبة (29.40%)، ثم السلع والمنتجات المتنوعة

بنسبة (9.80%)، ثمثم قطاع الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة (4.50%)، ثم قطاع المطاط واللدائن بنسبة (3.60%)، يليه قطاع الخشب ومصنوعاته بنسبة (2.10%)، وقطاع المنتجات والصناعة الغذائية بنسبة (1.50%)، ثم قطاع المنتجات النباتية بنسبة (0.70%)، وأخيرا قطاع الخدمات بنسبة (0.60%).لقد تم تعميم هذه النتائج بين الدول العربية ككل ومن بينها الجزائر.

ثانيا:التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تعددت وتنوعت الدول المستثمرة داخل الجزائر سواء دول عربية أو أجنبية، في ما يلي نذكر أهم الدول التي استثمرت في الجزائر مابين 2000-2018.

الجدول (9): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة (2000-2018) حسب أهم الدول المستثمرة فيها.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
إفريقيا	6	39686
الدول العربية	262	1057257
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	**901**	**2519831**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018.

الشكل(18): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة (2000-2018) حسب أهم الدول المستثمرة فيه

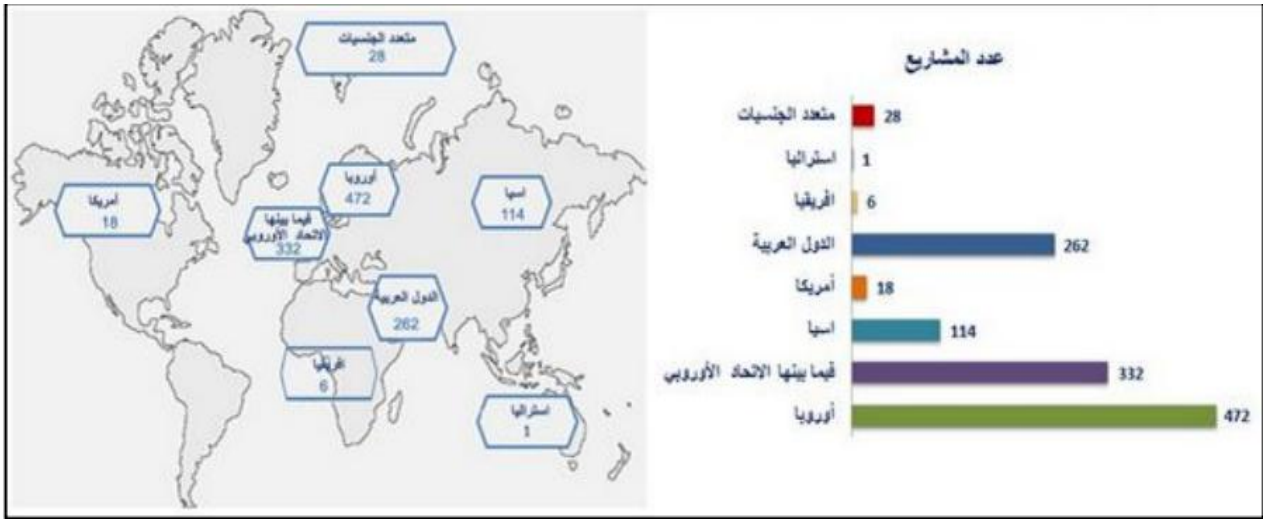

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018.

من(9) والشكل(18)، يتضح كليا استحواذ الإقليم الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدرة ب 472 مشروع وبقيمة مالية بلغت 1148208 مليون دينار جزائري، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع إذ استحوذت على ما يقارب 322 مشروع بقيمة مالية قدرت ب 666499 مليون دينار جزائري، نظرا للقرب الجغرافي وبحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة بما يعادل 262 مشروع وكان نصيب المبلغ المالي المخصص لها يقدر ب 105725 مليون دينار جزائري، أما عن الدول الآسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر، إذ بلغت عدد مشاريعها 114مشروع وبغلاف مالي قدر ب169732 مليون دينار جزائري، وتعد الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية التي استثمرت في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، لتحظى أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقريناتها إذ بلغ نصيبها 18 مشروع بغلاف مالي قدره 68813 مليون دينار جزائري، أما الحصة الأصغر فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي6و1 على التوالي وبغلاف مالي قدره 39686 مليون دينار جزائري و 2974 مليون دينار جزائري على الترتيب. بالإضافة إلى تواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر وحصولها على نصيب لا بأس به من إجمالي المشاريع بما يقدر ب28 مشروع وبقيمة مالية قدرت ب33160 مليون دينار جزائري.

الجدول(10): تطور عدد والتكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية الدولية لعام 2019

المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة(مليون$)	التغير %	%من الإجمالي
مصر	140	13.715	% 7	% 23
الإمارات	445	13.557	% 14	%21
السعودية	134	12.527	% 19	% 20
عمان	61	3.647	% 81	% 6
المغرب	111	3.069	% 33	%5
تونس	31	2.519	% 352	%4
الجزائر	24	2.316	% 75	%4
الأردن	26	2.290	% 478	%4
العراق	13	2.117	% 48	%4
قطر	28	1.581	% 194	%3
البحرين	29	1.051	% 26	%1
الكويت	26	695	% 94	%1
أخرى	24	1.126	% 26	%2
الإجمالي	1.092	60.208	% 27	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

من الجدول(9)، نلاحظ أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 24مشروع تم تنفيذها من قبل شركات عربية وأجنبية، وهذا العدد منخفض جدا مقارنة بمجاوراتها من مصر والمغرب، وتشير الإحصائيات أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لهذه المشاريع بلغت نحو 2.316 مليار دولار.

الجدول رقم(11): قيمة العمليات المؤمن عليها موزعة حسب الأقطار المضيفة /المستوردة وحسب أنواع العقود في الدول العربية لسنة 2019

	القطر المضيف/المستورد	تأمين الاستثمار		النسبة	تأمين وإعادة تأمين الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي العام
		دولار امريكي	دينار كويتي		دولار امريكي	دينار كويتي		دولار امريكي	دينار كويتي	
1	لبنان	-	-	-	322,504,473	97,896,233	%18.72	322,504,473	97,896,233	%17.59
2	الجزائر	-	-	-	165,864,456	50,348,156	%9.63	165,864,456	50,348,156	%9.04
3	تونس	-	-	-	136,118,502	41,318,771	%7.90	136,118,502	41,318,771	%7.42
4	سلطنة عمان	30,040,745	9,118,868	%27.09	103,350,439	31,372,026	%6.00	133,391,184	40,490,894	%7.27
5	ليبيا	-	-	-	122,055,156	37,049,843	%7.08	122,055,156	37,049,843	%6.66
6	الأردن	-	-	-	112,087,269	34,024,090	%6.51	112,087,269	34,024,090	%6.11
7	مصر	22,222,222	6,745,556	%20.04	78,970,462	23,971,484	%4.58	101,192,685	30,717,039	%5.52
8	الإمارات	-	-	-	58,505,753	17,759,421	%3.40	58,505,753	17,759,421	%3.19
9	السعودية	-	-	-	48,853,661	14,829,529	%2.84	48,853,661	14,829,529	%2.66
10	العراق	43,633,810	13,245,043	%39.35	-	-	%0.00	43,633,810	13,245,043	%2.38
11	قطر	-	-	-	31,712,634	9,626,370	%1.84	31,712,634	9,626,370	%1.73
12	المغرب	-	-	-	23,522,888	7,140,373	%1.37	23,522,888	7,140,373	%1.28
13	السودان	15,000,000	4,553,250	%13.53	-	-	%0.00	15,000,000	4,553,250	%0.82
14	الكويت	-	-	-	10,398,305	3,156,406	%0.60	10,398,305	3,156,406	%0.57
15	البحرين	-	-	-	8,175,167	2,481,572	%0.47	8,175,167	2,481,572	%0.45
	اجمالي الدول العربية	110,896,777	33,662,717	%100	1,222,119,166	370,974,273	%70.93	1,333,015,943	404,636,990	%72.69
	آسيا	-	-	-	350,013,390	106,246,565	%20.31	350,013,390	106,246,565	%19.09
	أوروبا	-	-	-	43,294,328	13,141,993	%2.51	43,294,328	13,141,993	%2.36
	أفريقيا	-	-	-	478,105	145,129	%0.03	478,105	145,129	%0.03
	مجموعة دول	-	-	-	107,134,682	32,520,733	%6.22	107,134,682	32,520,733	%5.84
	اجمالي الدول غير العربية	-	-	-	500,920,506	152,054,420	%29.07	500,920,506	152,054,420	%27.31
	الإجمالي العام	110,896,777	33,662,717	%100	1,723,039,672	523,028,692	%100.00	1,833,936,449	556,691,409	%100
	النسبة إلى الإجمالي %	%6.05			%93.95					

المصدر: التقرير السنوي 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن عدد الدول المضيفة و /أو المستوردة للسلع 56 دولة عربية تصدرتها الجمهورية اللبنانية بنسبة (17.59%)، تليها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة (9.04%)، والجمهورية التونسية بنسبة (7.42%)، ومن ثم سلطة عمان بنسبة (7.27%)، وبعدها ليبيا بنسبة (6.66%)، والمملكة الأردنية الهاشمية بنسبة (6.11%)، ومن بعدها جمهورية مصر العربية بنسبة (5.52%)، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (3.19%)، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة (2.66%)، وبعدها الجمهورية العراقية بنسبة (2.38%)، ودولة قطر بنسبة (1.73%)، المملكة المغربية بنسبة (1.28%)، ومن بعدها تأتي جمهورية السودان بنسبة (0.82%)، ودولة الكويت بنسبة (0.57%)، وأخيرا ننتهي بمملكة البحرين بنسبة (0.45%)، فيما توزعت بقية العمليات المؤمن عليها على 41 دولة بما نسبته (27.31%) من قيمة العقود.

الشكل رقم (19): قيمة العمليات المؤمن عليها حسب الدول المضيفة /المستوردة خلال عام 2019.

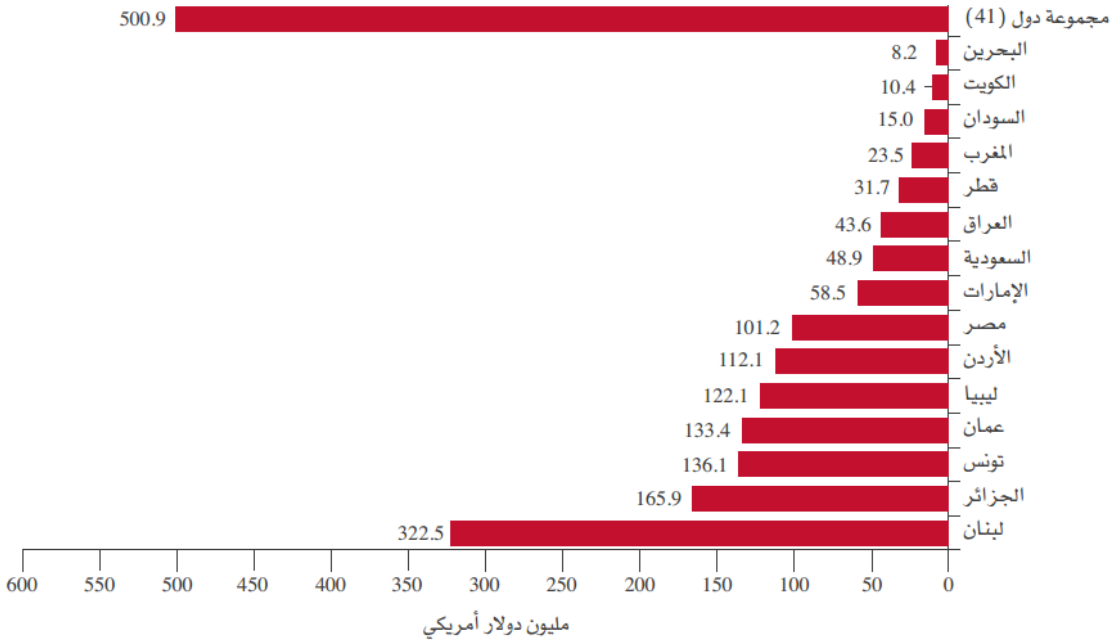

المصدر: التقرير السنوي 2019

نلاحظ من الشكل (19)، بأن البلدان التي تكون فيها قيمة العمليات المؤمن عليها منخفضة، هي في المراتب الدنيا، بعكس الدول التي تكون فيها هذه القيمة مرتفعة، فهي في المراتب الأعلى، وهذا ما نلاحظه بالنسبة للجزائر حيث تحتل المرتبة ما الثانية بقيمة 165.9، من إجمالي القيمة المؤمن عليها هي 500.9، مقارنة بالدول المجاورة لها من مصر، المغرب وتونس وغيرها.

المبحث الثالث- عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والاصلاحات

سعت الجزائر جاهدة من أجل إصلاح قطاع الاستثمار الأجنبي فيها، حيث بدأت الدراسة حول معرفة أهم العراقيل المواجهة لها الاستثمار، من ثم محاولة إيجاد أهم الحلول التي تواجه هذه العراقيل وتحد منها.

المطلب الأول- العراقيل الطبيعية والمادية

من أهم العراقيل التي واجهت الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر هي العراقيل الطبيعية والمادية.

أولا- العراقيل الطبيعية

حلت مشكلة العقارات المرتبة الأولى في العراقيل التي تواجه الجزائر حيث يعد حيازة العقار أهم مؤشر يبدأ به المستثمر في المشروع، حيث أنه لا يمكن لأي مستثمر أن يبدأ بدون معرفة أي أرض سوف يقوم عليه المشروع وإذا كانت مناسبة وموافقة للشروط أم لا.

والمشكل المطروح لا يتمثل في عدم وجود عقارات، ولكن في عدم الاستغلال الكامل للعقارات الموجودة، حيث تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر أنه يوجد هناك عدد كبير من الأراضي غير مستغلة، منها حوالي 60% من الأراضي المتواجدة في مناطق النشاطات و 15% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية وهذا يعني أن حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة.[1]

ويمكن تفسير هذا المشكل بعدة معطيات لعل أهمها ما يلي: [2]

- غياب سجل كامل للأراضي ومخطط عمراني صحيح.
- عدم توزيع صريح للاختصاصات.
- التشريعات المتعلقة بالعقار وتعرقل المستثمرين الأجانب.
- عدم وفرة الأراضي الصناعية.

إن مشكل العقار يقود إلى عراقيل أخرى تتمثل في:

- عدم الحصول على رخصة البناء بدون وجود عقد ملكية.
- صعوبة الحصول على قروض بنكية.

---

[1] ناجي بن حسين- **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**- رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري- قسنطينة- 2007- ص 294.

[2] محمد خليل بوحلايس- **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر- 2009/2008- ص 135.

- ارتفاع أسعار العقارات.
- عدم التنسيق بين الوكالات المسؤولة عن العقارات فيما بخص تمركز المشاريع مما يخلق حالة من التضارب الغير مفهوم بالنسبة للمستثمرين.

ثانيا- العراقيل المادية

تعتبر العراقيل المادية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني ، بحيث يعتبر النظام المصرفي في الجزائر نظام تقليدي يفتقد للفاعلية والقدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين ، كما يتميز بثقل الاجراءات في المعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض بالإضافة إلى ما يلي: [1]

- ضعف أداء بورصة الجزائر.
- نقص الكفاءة المهنية لدى عمال البنوك وغياب المنافسة.
- ضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض.
- غياب المؤسسات المالية المختصة.
- نقص القروض الممنوحة بدون ضمانات.
- إشتراط البنك لضمانات باهظة من المقاول تصل أحيانا إلى ضعف تكلفة المشروع.
- عدم قدرة البنك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها.

المطلب الثاني- العراقيل السياسية، الإدارية والقانونية

عادة ما تكون العراقيل والإدارية على صلة وثيقة بقرارات المستثمرين، حيث تلعب الأوضاع السياسية للبلاد دورا هاما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر المحور القانوني والإداري أحد العناصر الجاذبية أو الطاردة للاستثمارات، لقد سنت الجزائر عدة قوانين لجذب الاستثمار، ولكن ما يعاب عليها أنها مجرد قوانين نظرية وليس لها أي تطبيق على الواقع بل مجرد مواد وضعت على صفحات الجرائد والمجلات.

أولا- العراقيل السياسية

يؤدي الاستقرار السياسي والأمني دورا بالغ الاهمية في تحسين بيئة الاعمال ، وتنامي الاستثمارات الوطنية والاجنبية ، وهو بدالك شرط مسبق لا يمكن تصور مناخ استثماري ملائم بدونهما،ولقد شهت الجزائر خلال السنوات الحرجة سياسيا وأمنيا ، أقل التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة مقارنة مع الدول النامية الاكثر استقرارا وأمننا حيث انتقلت من 25 مليون دولار الى 260 مليون دولار ثم الى 507مليون دولار خلال السنوات 1995- 1997 -1999 على التوالي ، لكن اتسمت السنوات الاخيرة بالانفراج السياسي والأمني من خلال مشاركة الافراد

[1]- بولعيد بلعوج – **معوقات الاستثمار في الجزائر**- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا – العدد4 – جامعة قسنطينة – الجزائر- ص81

في مختلف المواعيد الانتخابية ، وبروز ملامح العمل الديمقراطي بالاضافة الى موافقة الحكومة الجزائرية ومصادقتها على النصوص الكاملة لميثاق السلم والمصالحة ، الا ان المستثمرين لا يزالون متخوفين من البيئة السياسية ولأمنية في الجزائر.[1]

والتي عملت على زيادة حدة الأزمة وخطورتها والتي تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي.

يمكن اعتبار كل هذه الأحداث بمثابة عائق أساسي يعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط والتي أهمها استقرا الأوضاع الأمنية والسياسية. لكن بالرغم من التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية في إطار قانون الوئام المدني للتخفيف من حدة الأزمة إلا أن الجزائر مازالت تعاني من نقص الاستثمارات الأجنبية المتدفقة.

ثانيا- المعوقات الإدارية والقانونية

تعتبر العراقيل القانونية والإدارية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار، وجذب رأس المال الأجنبي، أهمها البيروقراطية حيث تميزت الإدارات بسوء التسيير وتميزها بالتحفيز والمحسوبية ولعل أهم **العراقيل الإدارية** هي:[2]

- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بينهم.
- نقص الخبرات المتخصصة في الميدان.
- البطء الشديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص.
- الإفراط في طلب الأوراق الخاصة بالاستثمار مما يؤذي إلى إرهاق المستثمر ومنه التخلي عن فكرة الاستثمار.
- عدم وجود نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين.
- نقص الإعلان الاقتصادي في الجزائر حيث يعتبر عامل مهم لجذب الاستثمار.
- انتشار الفساد والرشوة.

أما فيما يخص العراقيل القانونية يمكن أن نذكر منها ما يلي:

---

[1]- محمد قويدري، سعيدي وصاف – **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين: الحوافز والعوائق** – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – العدد8 – 2008 – ص46

[2] عماد إشوي، عادل جدادوة- **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**- قانون الاستثمار والتنمية المستدامة- كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس- 2012- ص 22.

- كثرة القوانين وعدم استقرارها.
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية.
- السياسات الضريبية الغير واضحة.

ويوضح **الشكل رقم (20):**أهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك العالمي لسنة 2006

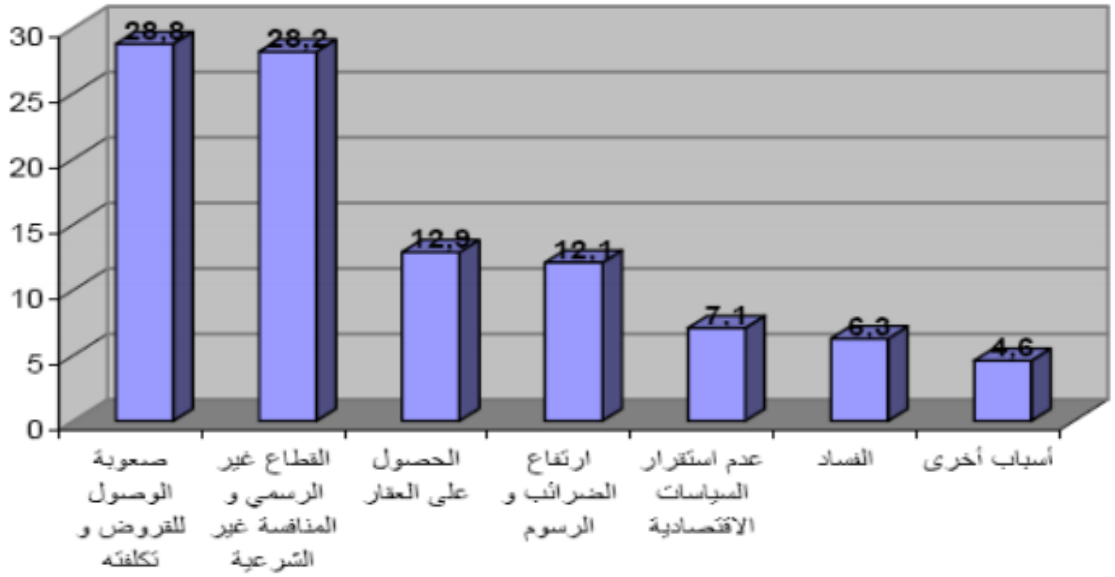

المصدر: ناجي بن حسين، تحليل وتقييم الاستثمار في الجزائر،مرجع سبق ذكره، ص 76.

تكمن أهمية دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر في كونها قدمت نتائج تفصيلية سمحت لنا بمعرفة كيفية تأثير كل عائق من العوائق التي ذكرناها على نشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة، فالتأثير لم يكن متماثلا، بل إنه اختلف بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين المؤسسات الحديثة النشأة والمؤسسات القديمة.

- **المطلب الثالث– أهم الإصلاحات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر**

هناك العديد من الحلول والاقتراحات من أجل معالجة مشاكل وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نذكر منها:

- توفير كل المعلومات الخاصة بالاستثمار.
- توفير بنية تحتية متطورة.
- توصيل الكهرباء إلى كل المناطق وبدون إنقطاع.
- توفير المناخ والمحيط الملائم الخاص بالاستثمار.
- المساواة في المعاملة بين المستثمرين والأجانب.

- تطهير المحيط من البيروقراطية.
- القضاء على الفساد والرشوة بأنواعها ومهما كانت مغرياتها.
- إنجاز سوق مالية متطورة وكفأة ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية.
- السعي لاستقرار المحيط التشريعي والسياسي.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتوسع مستقبلا في مجال النشاطات المختلفة.
- التخطيط السليم والاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الاقتصادية المختلفة.
- عدم السعي إلى الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح بل اللجوء إلى المشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالقواعد على المستثمر الأجنبي وكذا الدولة الجزائرية.

خلاصة الفصل الثاني

عملت الجزائر جاهدة من أجل تحسين مناخ الاستثمار فيها، وكل هذا من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول والشركات المستثمرة. فبالرغم من التحسن الملحوظ لمناخ الاستثمار إلا أن ما قابلها من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، وهذا راجع إلى أن مناخ الاستثمار لا يزال تواجهه العديد من العوائق والتي حالت دون رفع معدلات الناتج الداخلي، ويمكن اعتبار البيروقراطية واحدة من أهم هذه العوائق والتي ساهمت بشكل كبير في بقاء الجزائر ضمن الدول المهمشة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب المال والذي كثيرا ما أعاق المتعاملين الاقتصاديين.

.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولت الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث ركزنا على أهم ما قامت به الجزائر من جهود من أجل تحسين وجذب الاستثمار، نظرا لأهمية هذا الأخير اتجهت الدول سواء النامية أو المتقدمة إلى فتح أبوابها أمامه.

لقد كان الغرض من الدراسة معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والإطلاع على أهم الإحصائيات التي سجلتها الجزائر في الآونة الأخيرة، ومعرفة أهم الدول والقطاعات المستثمرة داخلها، كما حاولنا أيضا ذكر مختلف العراقيل والمشاكل التي تعاني منها الجزائر والتي تجعلها في أواخر الدول المستقطبة للاستثمارات وبعض الحلول المواجهة لها.

إختبار الفرضيات

من خلال تحليلنا لمعطيات الموضوع استنتجنا بأن:

- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطورات كثيرة خلال فترات، وهذه الفرضية مؤكدة لأن الجزائر عانت في فترة العشرية السوداء من أوضاع سياسة حرجة وغير مستقرة، احتلت فيها المرتبة السابعة عالميا من حيث خطورة الاستثمار،
- من خلال تحليل مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. نؤكد وجود تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر واردة للجزائر ولا كن في نفس الوقت نسبة هذه التدفقات كانت منخفضة جدا مقارنة بالدول المجاورة ، ومنه نتأكد من أن الفرضية الثالثة كانت صحيحة.
- تلعب القوانين والتشريعات دورا جد هام من حيث الحث على الاستثمارات، حيث نجد أن أغلب الدول التي تسهل من عملية الاستثمار تجذب أكبر عدد من الشركات الأجنبية ،إلا أن الجزائر تعاني من بطئ شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص بالإضافة إلى أن معظم القوانين والتشريعات الجزائرية تبقى مجرد حبر على ورق ولا أساس لها في الواقع. يعاني العديد من المستثمرين الأجانب من الكثير من العراقيل فيما يخص القوانين، نؤكد صحة هذه الفرضية لأن المستثمر في أغلب الأوقات يركز على مدى سهولة وليونة القوانين والمتعاملين الإداريين في اختيار البلد المستثمر فيه.

نتائج البحث

من خلال ما قمنا به من دراسة يمكننا استنتاج النتائج التالية:

- نسبة تدفقات المناخ الاستثماري ضعيفة إلا أنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

- على الرغم من التحفيزات والضمانات الممنوحة إلا أن الاستثمارات الأجنبي المباشرة في الجزائر لازالت محتشمة، وهذا راجع إلى مجموعة من العراقيل والمشاكل التي لازالت تعاني منها إلى الآن مثل: الفساد، عدم توفير بنية تحتية متطورة.
- تركيز الجزائر على الاستثمارات الأجنبية في مجالات محددة وعدم التنويع، حيث نجد أن أغلب الاستثمارات منصبة في قطاع البترول والغاز.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في فتح مجالات عديدة وتوفير فرص عمل.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في جذب التكنولوجيا الحديثة، وتحديث التعاملات الاقتصادية للبلدان النامية حيث يجلب المستثمر أشخاص أكفاء في المجال المستثمر فيه وهم ينقلون معارفهم لعمالة البلد المضيف عن طريق الاحتكاك والتعلم بالملاحظة.

التوصيات التي تدعم هذا البحث

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- الانضمام لمختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، التي تلقى اهتمام رجال الأعمال الأجانب، من خلال بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية وتوفر بشكل دوري مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمؤسساتية في الجزائر.
- تنويع أنشطة الاقتصاد بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات فقط، وتعزيز برامج التوعية القطاعية، وتشجيع التكامل الاقتصادي والتجاري من خلال إبرام اتفاقيات الاستثمار، وذلك من أجل جذب أكثر للمستثمرين الأجانب.
- صياغة أطر سياسية لتحسين مناخ الاستثمار، والحد من القيود المفروضة على رأس المال وتحويل الأرباح.
- وضع منصة إلكترونية لتسهيل التعاملات الإدارية والتخلص من الملفات الورقية.
- ضمان التطبيق الفوري للقوانين والتشريعات في أرض الواقع.
- تطوير القطاع المالي، وتعزيز القدرة المالية للمصارف، وتطوير وظائفها ووسائلها.
- ضمان الاستقرار السياسي والأمني.
- توفير البنية التحتية المناسبة للاستثمار وخاصة فيما يتعلق بوجود الكهرباء.
- وضع قوانين صارمة للتخلص من البيروقراطية التي أرقت المستثمر.
- توفير تكوين للإداريين في الجهات المختصة العاملة بشكل مباشر مع المستثمرين لضمان الفهم الصحيح لمختلف القرارات والتعاملات.

آفاق البحث

هناك العديد من المواضيع المتعلقة بموضوع بحثنا وهي جديرة بأن تكون مواضيع محل الدراسة منها:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر.
- الجهود الجزائرية من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- تأثير الموارد الطبيعية على الجودة المؤسساتية وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- آليات توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع التنويع الاقتصادي.
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعي ونوعية المؤسسات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1 المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1 أشرف أحمد هلال، دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2013.

2 أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2005.

3 جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

4 حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2006.

5 حامد العربي حضيري، تقييم الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

6 حمو عارف، مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان، 1993.

7 حريد محمود السامري، الاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت ، 2006.

8 زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المادي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

9 سليمان عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، ط 1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

10 - طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

11 - طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 1997.

12 - طاهر مرسي، إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

13 - عليوة السيد، تحليل مخاطر الاستثمار، دار الأمين للطبع والنشر، 2006.

14 - عبد الرحيم فؤاد الفارس- فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2013.

15 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 1993.

16 - عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2000-2001.

17 - عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

18 - عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعية للكتب، الإسكندرية، مصر، 1997.

19 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

20 - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

21 - قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

22 – فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
23 – محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016.
24 – محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
25 – منصوري محمد الزين، تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
26 – هوشيار معروف كاكا مولا، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
27 – محمد إسماعيل– جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.
28 – قانون الاستثمار، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 2007.

➢ **الأطروحات والمذكرات**

أ –**الأطروحات**

1 -صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليباسي، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020/2019.
2 -عمر قريد، تحسين مناخ الاستثمار كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
3 -ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
4 -يحيى سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

ب المذكرات

1 -رشيد دامون وآخرون، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لاكتمال متطلبات شهادة الماجستير، ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.
2 -نارة محمد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر"دراسة حالة أوراسكوم"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
3 -نمير يحياوي، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
4 -شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

5 -عماد إشوي- عادل جدادوة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2012.

6 -عبد الحفيظ لقوي، مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2010/2009.

7 -عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبيلاالمباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996- 2005، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

8 -فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009.

9 -فاطمة لعلمي- سعيد كرومي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر "بين عوامل الجذب وعوامل الطرد".

10 - محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008.

11 - محمد شريف، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

12 - نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

13 - نفيسة با محمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، الجزائر، 2015/ 2016.

14 - وليد لعماري، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،كلية الحقوق، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/ 2011.

15 - وهيبة بن داودية، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول شمال إفريقيا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004.

- **المجلات**

1 -أحمد زكرياء ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الأردن، 2005.

2 -بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة قسنطينة، الجزائر.

3 -حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

4 -حميد بوشقيفة- مروة مويسي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "حالة الجزائر"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد 2، المجلد1، 2018.

5 -سامية دحماني، أهمية الاستثمار في رأسمال البشري ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد8، جامعة علي لونيسي، البليدة2.

6 -شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

7 -عبد المالك بضياف- آمال براهمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد 2، المجاد12، 2019.

8 -عدنان منالي- ليلى ناجي مجيد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد52، بغداد، 2019.

9 -محمد قويدري-سعيدي وصاف،واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين :الحوافز والعوائق ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،العدد8،2008

10-مختار بونقاب- لزهاري زواويد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات "المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 31، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2018.

11-معمر حيتالة، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، خطوة نحو تحسين مناخ الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد8، 2017.

12-ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

13-نوال سمرود- إيمان ناصري وآخرون، البنوك الإسلامية وتعزيز الاستثمار في الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، 1884، العدد1، المجلد4، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2020.

- **الجرائد**

1 -الأمر 01- 03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد، 47، 2001.

- **التقارير**

1 -تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

2 -التقرير السنوي 2019.

3 -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2019.

4 -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

5 -تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019.

6 -تقرير مناخ الاستثمار 2020 في الدول العربية.

7 -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018.

8 -الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، طبعة الذكرى السنوية الثلاثين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020.

9 -تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، .WWW.doingbusiness org

10-منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد 2020، WWW.transparenc.org/cpi.

11-PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2019.

12-UNCTAD, FDI/MNE database (WWW. Unctad.org/ Fdistatistics) .

13-Transparency International, « Corruption Perceptions Index (2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018) », from :WWW.transparenc. org. Seen 5/4/2018.

14-UNCTAD,(décembre 2003),« Examen de la politique de L'Investissement en Algérie », conférence des Nations Unies le Commerce et le Développement Nations Unies.

2 -المراجع باللغة الأجنبية

1- Hussien Alasrag, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, Munich Personal, Re PEe Archive, December, 2005.

2- Nooria Abd Mohammed, The Effects of Foreign Investment in the Arbic Lical Investment Future , to the –St clements University, as requirement for obtaining the degree of the PH, D in Operations Research – St. Clements University, 2012 .

3 -مراجع الأنترنت

1- University Life's Style. Net